

وزارة الطاقة  
MINISTRY OF ENERGY



# النشرة الصباحية

الاثنين، 21 أغسطس 2023

# أخبار الطاقة



# «أسواق النفط».. توقعات بمواصلة المكاسب اليومية وسط مؤشرات نقص الإمداد

## الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

### الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين متأملة مواصلة تحقيق مكاسب الجمعة الفائتة، وهي على أساس يومي، وذلك على الرغم من أن النفط قد أنهى سلسلة مكاسب استمرت سبعة أسابيع وسط تأثير المخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين واحتمال زيادة أسعار الفائدة الأميركية والتي طغت على مؤشرات نقص الإمداد.

وأنهى الخامان القياسيان للنفط أطول ارتفاع أسبوعي لهما في 2023 وسط مخاوف متزايدة بشأن نمو الطلب العالمي، وأغلقت تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع إذ بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند التسوية 81.25 دولارًا للبرميل، بينما بلغت أسعار العقود الآجلة لخام عند التسوية 84.80 دولارًا للبرميل.

وارتفع كلا الخامين القياسيين يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات الصناعة أن عدد منصات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، انخفض للأسبوع السادس على التوالي، وقد يؤدي التراجع في الإنتاج الأميركي إلى تفاقم شح العرض المتوقع خلال بقية هذا العام.

ولفتت شركة إينرجي أوتلوك أديفايرز الاستشارية الأميركية في تقريرها اليومي إلى تراجع واردات الصين النفطية بشكل طفيف في الأسابيع الأخيرة حيث خفضت أرامكو السعودية إنتاجها النفطي ورفعت أسعار البيع الرسمية، وانخفضت واردات الصين من النفط الخام من المملكة العربية السعودية في يوليو بمقدار 312 ألف برميل يوميًا مقارنة بشهر يونيو عندما زادت بمقدار 129 ألف برميل في اليوم، وبلغ إجمالي الواردات لشهر يوليو 523000 برميل في اليوم أقل من ذروتها في مارس 2023.

ويتوقع أن تستمر واردات الصين من النفط الخام من المملكة العربية السعودية في الانخفاض في الأسابيع المقبلة بسبب تخفيضات الإنتاج وارتفاع الأسعار واستخدام الصين لمخزوناتهما. ويشر التقرير لسبب دور الصين كرائد عالمي في إعادة تدوير الألواح الشمسية وتوربينات الرياح. وبصرف النظر عن الكمية الهائلة من الألواح الشمسية ومناير الرياح في الدولة الآسيوية والتي تمكن الشركات من تحقيق وفورات الحجم، يمكن للدول الأخرى تصدير الألواح الشمسية القديمة وأجزاء مختلفة من توربينات الرياح لإعادة تدويرها في الصين.

وارتفعت أسعار العقود في جميع أنحاء العالم إلى مستويات عالية مقارنة بالنفط الخام الذي يصنع منه، مما يشير إلى ندرة ينبغي أن تثير قلق الحكومات المهووسة بالتضخم في كل مكان. وفي غضون بضعة أشهر فقط، سيدخل النصف الشمالي

من الكرة الأرضية فصل الشتاء، مما يزيد الطلب على التدفئة.

والسوق بدت أسوأ هذه المرة من العام الماضي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا - وانخفضت الأسعار في النهاية، بمساعدة شتاء معتدل نسبيًا. ومع ذلك، فإن المخزونات المتضائلة اليوم تعني أن العالم لا يستطيع تحمل أي مفاجآت في السوق السعودية حيث يمكن أن تنشأ قيود العرض في أي وقت، أو يمكن أن تأتي صدمات الطلب من الطقس البارد أو الاقتصادات القوية بشكل مدهش.

وقال يوجين ليندل، رئيس المنتجات المكررة في شركة إف جي إي للاستشارات الصناعية: «يجب أن نبي المخزونات الآن لأنها تبدأ في السحب موسميًا اعتباراً من سبتمبر»، «وهناك قلق من أن المخزونات لن تتراكم بشكل كاف قبل أكتوبر، وسنبدأ بعد ذلك في رؤية ما يهدد بأن يكون قاعدة منخفضة.»

وأضاف أن جوهر مخاوف إمدادات الديزل يكمن الآن في أوروبا وساحل الأطلسي الأميركي. لكن، اهتزت أسواق النفط بفعل ارتفاع هوامش صناعة الوقود في الأسابيع الأخيرة، حيث قلصت قيود المصافي الإمدادات العالمية في وقت يبقى فيه منتجو النفط الخام، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، البراميل خارج السوق.

ومن المقرر أن تنخفض مخزونات وقود الديزل في شمال غرب أوروبا في الأشهر المقبلة، وفقاً لشركة الاستشارات وود ماكنزي. في حين أن هذا أمر معتاد في هذا الوقت من العام، إلا أن المخزونات حالياً أقل من المعايير التاريخية، على الرغم من استمرار ارتفاعها عالمياً بعد عام.

وقالت إيما هوشام، محللة بحثية في شركة أسواق التكرير والمنتجات النفطية في وود ماكنزي «من المتوقع أن يزداد الطلب على أساس شهري حتى نوفمبر». وقالت إن التحول إلى خام أقل كثافة - نتيجة التخفيضات من جانب المملكة العربية السعودية وروسيا ودول أخرى - أدى إلى انخفاض عائدات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا من وقود الديزل بأكثر من 1.6٪ في يوليو مقارنة بالتوسط التاريخي.

وفي خضم أزمة الإمدادات الحالية، تراقب الأسواق الصين عن كثب حيث تنتظر مصافئها جولة جديدة من حصص تصدير الوقود من الحكومة، والتي ستسمح لهم بالحفاظ على شحن الوقود، فوي حين أن التدفقات الصينية الوفيرة يمكن أن تساعد في تخفيف الضيق الحالي، إلا أن هناك احتمالية يمكن أن تقدم دفعة لقوة الطلب.

وقال جيانان صن، محلل النفط في إنرجي أسبكتس، إنه من غير المرجح أن تكون هناك زيادة في شحنات الديزل الصينية، حتى بعد إصدار الحصص. وأضاف أن الطلب المحلي على الديزل في الصين «فاجأ الاتجاه السعودي» مع زيادة الإنفاق على البنية التحتية أكثر من المتوقع لتعويض الخسائر من سوق العقارات. وقال صن إنه نتيجة لذلك، فشلت المخزونات في البناء حتى خلال مواسم ضعف الطلب.

وفي الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار التجزئة للديزل باستمرار منذ أواخر يوليو، لدرجة أنها ساهمت في التضخم أكثر من

البنزين في أغسطس. ولم تتمكن شركات التكرير الأمريكية من تكوين مخزونات هذا الصيف، وهي الفترة النموذجية لنمو العرض بين مواسم المحاصيل وقبل تدفئة الشتاء. ذلك لأن ظروف السوق جعلت من التخزين مغامرة خاسرة، على غرار العام الماضي.

وتسلط الأزمة الحالية الضوء على معضلة تواجهها الدول في التخلص التدريجي من مصافي النفط وهي تحاول الابتعاد عن الوقود الأحفوري. وقال ليندل إن موجات الحر الأخيرة قد حدت من إنتاج المصافي وأثرت على النظام العالمي الذي لا يزال يتعامل مع توقف العديد من المصافي في السنوات الأخيرة.

وذكر التقرير اليومي لشركة إينرجي أوتلوك أدفايزرز الاستشارية الأمريكية أنه في الأسبوع الماضي، أعطت هيئة تنظيم العمل الأسترالية، الضوء الأخضر للتصويت على إضراب في منشآت الغاز التي تديرها شركات شيفرون، ومجموعة وودسايد للطاقة، وهو إجراء يمكن أن يعطل إمدادات الغاز الطبيعي المسال من ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وتجري شيفرون وودسايد مفاوضات مع النقابات الأسترالية، وفي حين أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتقدم العمال، فإن إضرابًا كبيرًا يمكن أن يعطل عمليات إنتاج وتحميل الغاز الطبيعي المسال في مصانع جورجون، وويتستون لتصدير الغاز الطبيعي المسال التي تديرها شركة شيفرون، ومجموعة وودسايد للطاقة.

وتبلغ القدرة الإجمالية لمرافق الغاز الطبيعي المسال الثلاثة جورجون، وويتستون، ونورث ويست شيلف 41 مليون طن سنويًا، وهو ما يمثل ما يقرب من 50٪ من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال الأسترالية، أو 10٪ من إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية. من جانبها، قالت شيفرون إنها اتخذت إجراءات للحفاظ على عمليات موثوقة في منشآتها في حالة حدوث أعطال.

وكان للأنباء المتعلقة بالإضرابات والمفاوضات لتجنب حدوث إضراب صناعي تأثير فوري على المعيار الأوروبي لعمود الغاز، وسط مخاوف بشأن تخفيضات محتملة في إمدادات الغاز الطبيعي المسال. وارتفع المعيار الهولندي للغاز الأوروبي إلى أعلى مستوى خلال شهرين يوم الجمعة، حيث وصل إلى 40 يورو / ميجاوات / ساعة في 9 أغسطس، ارتفاعًا من 30 يورو / ميجاوات / ساعة في اليوم السابق.

لكنه انخفض إلى 35.3 يورو / ميجاوات / ساعة بنهاية يوم الجمعة الماضي 11 أغسطس. كما ارتفعت العقود الآجلة للغاز في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى لها في 5 أشهر فوق 2.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وسط مخاوف من تزايد الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة بسبب موسم الصيف الحار، لكنها انتهت الأسبوع الماضي عند 2.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وفي عام 2022، بلغ إجمالي صادرات أستراليا من الغاز الطبيعي المسال 78.5 مليون طن، أي أقل بقليل من 79 مليون طن في قطر، بينما بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة 75.43 مليون طن، وفقًا للبيانات الأخيرة من جينيل، المجموعة الدولية لمستوردي الغاز الطبيعي المسال.

وعلى عكس منافسيها قطر والولايات المتحدة، يُباع معظم إنتاج الغاز الطبيعي المسال الأسترالي في آسيا. ويُباع معظم الغاز الطبيعي المسال الأسترالي بموجب عقود طويلة الأجل مع كبار المستوردين في آسيا، أي اليابان والصين وكوريا الجنوبية التي حصلت على حصة 81٪ من شحنات الغاز الطبيعي المسال الأسترالية في عام 2022.

ومن بين منشآت الغاز الطبيعي المسال الأسترالية الثلاثة التي تواجه تهديدات بالإضراب، حصلت اليابان على نصيب الأسد من إجمالي الصادرات، أو 43٪ بين يناير ويونيو من عام 2023، تليها الصين بنسبة 21٪، وتايوان بنسبة 12٪، وكوريا الجنوبية بنسبة 10٪، وبناءً على ذلك، فإن أي إضراب صناعي سيؤثر في الغالب على اليابان.

في وقت أصبح الوقود شديد البرودة مكوناً رئيسياً في مزيج واردات الغاز في أوروبا. وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا، اتخذت المفوضية الأوروبية مجموعة من الإجراءات لتقليل اعتمادها على إمدادات الغاز من موسكو على المدى القصير ووقف التدفقات بحلول عام 2027. ولهذه الغاية، زادت أوروبا مشترياتها من الغاز الطبيعي المسال من السوق العالمية لتعويض خسائر الغاز الروسي.

ونتيجة لذلك، أصبح الغاز الطبيعي المسال الخيار المفضل للعديد من البلدان الأوروبية التي لديها إمكانية الوصول إلى السوق العالمية، وزادت حصة الوقود في مزيج واردات الغاز في الاتحاد الأوروبي بشكل حاد إلى 44 - 50٪. وأدى اعتماد الاتحاد الأوروبي المتزايد على الغاز الطبيعي المسال العالمي لتلبية احتياجاته من الغاز والابتعاد عن إمدادات الطاقة الروسية إلى جعل القارة أكثر عرضة لصدمات إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية، مع زيادة مخاطر تقلب أسعار الغاز.

ولا يزال سوق الغاز الطبيعي المسال العالمي شحيح العرض، حيث يأتي حوالي 60٪ من الإمدادات من ثلاثة منتجين رئيسيين وهم قطر وروسيا والولايات المتحدة، وأن أي انقطاع في إمدادات الغاز الطبيعي المسال من هؤلاء اللاعبين في السوق، أو أي مورد مهم آخر، سيكون له تأثير على أوروبا، والتي سيتعين عليها تقديم أسعار أعلى لجذب مشتريات الغاز الطبيعي المسال الفورية بعيداً عن الأسواق الآسيوية.



# الهند والإمارات تبدأن تسوية التجارة الثنائية بعملياتهما المحلية بصفقة مليون برميل الجيلب الصناعية - إبراهيم الغامدي الرياض

تبحث مصافي التكرير الآسيوية عن النفط الخام ليحل محل العروض الكويتي حيث خفض منتج أوبك الصادرات بنحو الخمس لتغذية مصفاته الجديدة الضخمة، وهو ما يدفع أسعار خامات أخرى عالية الكبريت إلى الارتفاع ومن المرجح أن يضغط على هوامش الربح.

وجاء انخفاض الصادرات الكويتية في أعقاب التخفيضات من المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، والتي دفعت أسعار خام برنت إلى ما يقرب من 90 دولارًا للبرميل، ولم تترك مجالًا كبيرًا لمصافي التكرير في آسيا، التي تعتمد على الشرق الأوسط في أكثر من ثلثي واردات الخام.

وتظل مصافي التكرير الصينية، التي استثمرت بكثافة في مصانع جديدة مصممة لمعالجة النفط الحامض، معرضة لنقص الإمداد بشكل خاص، وقد خفف خصم النفط من روسيا بعض المعاناة، ليحل محل بعض الإمدادات الكويتية، إلى حد كبير إلى الصين والهند.

لكن سيتعين على معظم عملاء الكويت الدفع مقابل نفط عالي الجودة من موردين آخرين مثل المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة أو شراء أصناف حلوة باهظة الثمن من مناطق أخرى.

وقال جانيف شاه المحلل في شركة الاستشارات ريبستاد إنرجي «السعودية والإمارات هما أكبر المنافسين على سد فجوة العرض في الشرق الأوسط بسبب إنتاجهما وتصديرهما من البراميل متوسطة الكبريت». «ومن غير المحتمل أن يكونوا قادرين على تلبية الطلب بالكامل». وقال سون جيانان، المحلل في إنرجي أسبكتس، إن التخفيضات المستمرة للإنتاج من منتجي أوبك وحلفائهم والقدرة التكريرية الجديدة المصممة لمعالجة الخام عالي الكبريت قد تؤدي إلى شح العروض حتى نهاية 2024. وبحسب بيانات كبلر، تقلصت شحنات النفط الخام الكويتية بنحو 10 بالمئة إلى 1.61 مليون برميل يوميًا في الفترة من يناير إلى يوليو مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 مع تكثيف مصفاة الزور. وأظهرت البيانات أن الصادرات إلى تايوان والصين والهند تراجعت بأكثر من 17٪ خلال نفس الفترة، في حين انخفضت أحجام باكستان والفلبين وتايوان إلى الصفر. وفي النصف الثاني، ستخفض الكويت صادراتها بما يصل إلى 300 ألف برميل في اليوم، بانخفاض 18٪ عن النصف الأول، حيث تقوم بتحويل الإمدادات إلى مصفاة الزور البالغ 615 ألف برميل يوميًا، والذي عزز وحدته الثالثة والأخيرة لتقطير النفط الخام في يوليو، وفقًا لاستشارات إف جي إي، وإينرجي أسبكتس، وريبستاد إنرجي، وستاندرد أند بورز جلوبال كوموليوميقي إنسايتس.

بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يبدأ تشغيل مصفاة الدقم الكويتية المشتركة البالغة 230 ألف برميل يوميًا في عمان بنهاية عام 2023، مما قد يخفض صادرات الخام الكويتي بمقدار 100 ألف برميل يوميًا أخرى إلى 200 ألف برميل يوميًا في 2024، بحسب الاستشارات.

وقال مصدر مطلع إن مؤسسة البترول الكويتية أخطرت المشترين بأن الأحجام قد تتقلب كل شهر ويمكن خفضها مرة أخرى بمجرد تشغيل الزور بكامل طاقته. ويأتي ضغوط الإمدادات مع بدء تشغيل أكثر من مليون برميل يوميًا من طاقة التكرير الصينية الجديدة. وبدأت مصفاة شنغونغ بطاقة 320 ألف برميل يوميًا ومصفاة بتروتشاينا البالغ طاقته 400 ألف برميل يوميًا العمليات التجارية في وقت سابق من هذا العام، بينما من المقرر أن تبدأ مصفاة يولونغ للبتروكيماويات بطاقة 400 ألف برميل يوميًا التشغيل التجريبي في الربع الرابع.

وقال تاجر نفط صيني «تقريبًا كل المصافي في الصين مصممة لمعالجة النفط الخام متوسط الكبريت بشكل رئيسي»، مضيفًا أن نقص المعروض من شأنه أن يقلل هوامش الربح في المصافي الصينية التي تعاني بالفعل من الطلب الفاتر على المنتجات.

ومن المتوقع أن تنخفض الصادرات إلى المشترين الرئيسيين - الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وتايوان - أكثر من أكتوبر بمجرد أن تستأنف الكويت الإمداد إلى مصفاة نيغ سون التابعة لمشروع فيتنام المشترك بعد شهرين من أعمال الصيانة المجدولة. وقال كي واي لين، المتحدث باسم شركة تايوان فورموزا للبتروكيماويات، إن خفض الإمدادات في عام 2023 تم وضعه في الحسبان في عقدنا الذي نوقش العام الماضي، مضيفًا أن المفاوضات بشأن التوريد 2024 ستبدأ قريبًا. وقال لين، إن فورموزا قد تحل محل الإمدادات الكويتية بدرجات مثل خام البصرة للمتوسط العراقي وخام الشاهين القطري وخام عمان، مضيفًا أن بإمكانها أيضًا معالجة الخام الأمريكي الخفيف. وقال جيمس فوريس، المحلل لدى إف جي إي، إنه من المتوقع أن تنخفض صادرات النفط الخام في الشرق الأوسط بنحو 8٪، أو ما يصل إلى 1.35 مليون برميل يوميًا، في النصف الثاني من عام 2023 عن النصف الأول. وتشعر مصافي التكرير بالفعل بالضيقة حيث قام المنتجون في الشرق الأوسط برفع أسعار البيع الرسمية للإمدادات من يوليو إلى سبتمبر. وفي مؤشرات على تقلص المعروض، في أغسطس، كان تداول مؤشر دبي القياسي في الشهر الأول 2.11 دولار للبرميل أعلى من الشهر الثالث، مقارنة بفارق 1.14 دولار في يونيو. وتقلص خصم خام دبي عالي الكبريت مقابل خام برنت بشكل حاد إلى حوالي دولار واحد للبرميل من حوالي ستة دولارات في بداية العام، وحتى أنه جلب لفترة وجيزة علاوة صغيرة على برنت في يونيو. وقال شاه «اتسع فارق برنت دبي في الآونة الأخيرة لكننا نرى بعض الاحتمالات للتقلص مرة أخرى إذا زاد الطلب الآسيوي أكثر».

إلى ذلك، تسدد الهند أول دفعة من النفط الخام للإمارات بالروبية الهندية. وقالت الحكومة الهندية يوم الاثنين إن الهند والإمارات بدأتا تسوية التجارة الثنائية بعملاتهما المحلية مع سداد أكبر شركة تكرير هندية بالروبية لشراء مليون برميل من النفط من الدولة الواقعة في الشرق الأوسط.

ودفعت مؤسسة النفط الهندية المدفوعات لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وفقًا لبيان صادر عن السفارة الهندية في الإمارات العربية المتحدة. وتأتي الصفقة بعد صفقة تنطوي على بيع 25 كيلوغراما من الذهب من مصدر ذهب إماراتي

إلى مشتر في الهند بنحو 128.4 مليون روبية (1.54 مليون دولار).

ووقعت الهند في يوليو اتفاقية مع الإمارات تسمح لها بتسوية التجارة بالروبية بدلاً من الدولار، مما عزز جهود الهند لخفض تكاليف المعاملات من خلال القضاء على التحويلات بالدولار، وخلال زيارة قام بها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى الإمارات العربية المتحدة، اتفق البلدان أيضًا على إنشاء رابط دفع في الوقت الفعلي لتسهيل عمليات تحويل الأموال عبر الحدود. وبلغ حجم التجارة الثنائية بين الهند والإمارات 84.5 مليار دولار في 2022 / 23. وتحرص الهند على دفع ترتيبات عملات محلية مماثلة مع دول أخرى، حيث تتطلع إلى تعزيز الصادرات وسط تباطؤ التجارة العالمية. في وقت، حصلت شركة رونغشنغ للبتروكيماويات الصينية الضخمة للتكرير على ملايين البراميل من السوق الفورية الأسبوع الماضي. هذا بالإضافة إلى أن مصافي التكرير في البلاد حصلت على حوالي 40٪ زيادة من النفط الخام السعودي على أساس شهري لتحميل سبتمبر بعد طلب براميل إضافية. وفي جميع أنحاء آسيا، التقطت المصافي بالفعل حوالي 40 مليون برميل من الخام الأمريكي للوصول في نوفمبر هذا الشهر في ما يُنظر إليه على أنه وتيرة شراء قوية بعد موجة الشراء الهائلة في الشهر السابق. وفي الشرق الأوسط، ارتفعت أسعار خام مريان في أبو ظبي أيضًا مقابل مؤشر دبي في الشرق الأوسط على الرغم من شراء المشترين الآسيويين لخام غرب تكساس الوسيط ذو الجودة المماثلة من الولايات المتحدة في وقت سابق من الشهر. واقتربت العلوة من 3 دولارات للبرميل في بورصة أبوظبي للعقود الآجلة الأسبوع الماضي، بزيادة حوالي 30 سنًا عن بداية الشهر، وفقًا لبيانات بي في إم أويل أسوشيتيس. كما ارتفع زاكوم العلوي الذي يحتوي على نسبة كبريتية وكثافة في تداول الدورة المبكرة. وكانت تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترو (أوبك) وحلفائها والزيادات المطردة في الأسعار من المملكة العربية السعودية دافعًا رئيسيًا وراء هذه الخطوة، مما أجبر المصافي على البحث عن الإمدادات في مناطق التسعير الرئيسية. وكانت هناك أيضًا اضطرابات منخفضة المستوى في الدول المنتجة الرئيسية من نيجيريا إلى كازاخستان، مما زاد من تشديد الموازين. ومن المؤكد أن الارتفاع كان له تأثيرات متنوعة، حيث أدت تخفيضات أوبك + والارتفاعات اللاحقة في الأسعار إلى ارتفاع تكلفة البراميل متوسطة الحموضة مثل يوهان سفيردروب النرويجي. وقد أدى ذلك إلى بطء وتيرة المبيعات لأكثر تدفق للخام في شمال أوروبا، كما دفع بعض المشترين إلى البحث عن بدائل خفيفة أرخص بدلاً من ذلك. ومع ذلك، فقد تعززت درجات مثل فورتيز التي تعد جزءًا من سلة من الخام التي تشكل خام برنت، أهم معيار في العالم.

وتم تداول خام فورتيز في آخر مرة بعلوة قدرها 85 سنًا للبرميل عن خام برنت المؤرخ يوم الخميس في نافذة تسعير تديرها ستاندرد آند بورز جلوبال، المعروفة باسم بلاتس. ويقارن هذا بخم 35 سنًا في 31 يوليو. وكتب محللو آربي سي كابيتال ماركيتس، في تقرير «الكثير من القوة في الأسواق المادية العالمية هذا العام مدفوعة بالبرميل المتوسط والثقيل والحامض». «ومع ذلك، أظهرت البراميل الهامشية الخفيفة العالمية الرئيسية علامات قوية على التشديد حتى الآن في أغسطس». وقد يتضاءل الحماس الحالي في الأشهر المقبلة، مع استعداد شركات صناعة الوقود الأمريكية، أكبر مشتري النفط الخام بعد الصين، لإيقاف مصافي التكرير لموسم تحول الخريف القادم في وقت ينمو فيه الحفر في حوض بيرميان. ومن المفترض أن تساعد إعادة تشغيل إنتاج الرمال النفطية في كندا، والتي تخضع للصيانة الصيفية، في تعزيز الإمدادات.

وتعزز هيكل سوق النفط الخام في يوليو بسبب تحسن توقعات ميزان العرض والطلب وعلامات تخفيف عبء العرض لأحجام التحميل الفوري وسط طلب قوي من المصافي. وعززت واردات المصافي العالمية المرتفعة مشتريات النفط الخام

لحجم التحميل الفوري. وساهم الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية الشهر الماضي في تقوية هيكل خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نايمكس مع تقلب فروق الأسعار في أقرب شهر إلى الورا في يونيو. وأضاف الارتفاع الحاد في المراكز الصاعدة في أسواق العقود الآجلة دعمًا لأسعار الشهر الفوري مقارنة بعقود الشهر الآجل.

وأظهرت بيانات من شركة تشوتشوانغ الاستشارية أنه على الرغم من انخفاض إجمالي الواردات، فقد رفعت المصافي المملوكة للدولة معدلات المعالجة في يوليو إلى متوسط 78٪ - 82٪، بزيادة 2 - 3 نقاط مئوية عن يونيو. وكان من المتوقع أن يرتفع استهلاك البنزين وسط الطلب على السفر في الصيف. وانخفضت مخزونات البنزين المحلية بنحو 3٪ بين منتصف يونيو ومنتصف يوليو، في حين ارتفعت مخزونات الديزل بنحو 2٪ مع استمرار ضعف حجم صادرات البضائع والتباطؤ في قطاع العقارات في خفض الطلب. وأدى ارتفاع هوامش الربح للوقود في آسيا إلى ارتفاع صادرات المنتجات النفطية الصينية في يوليو ودعم معدلات المعالجة للرتفعة. وارتفعت صادرات الوقود المكرر الشهر الماضي بنسبة 55.8٪ لتصل إلى 5.31 ملايين طن متري من 3.41 ملايين طن متري قبل عام، بزيادة عن 4.51 ملايين طن متري في الشهر السابق. واستوردت الصين 10.31 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي في يوليو، بزيادة 18.5٪ من 8.7 ملايين قبل عام عندما قطع المستوردون مشترياتهم الفورية وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال العالمية، في وقت من المرجح أن تستمر المصافي المستقلة الصينية في استيراد كميات كبيرة من زيت الوقود كموايد أولية لبقية العام للتعويض عن ضيق توافر حصص الخام، حسبما أفادت مصادر مصافي وأخرى تجارية.



# تحالف شركات يحقق الإغلاق المالي لمشروعى الشعبية 1 و2 للطاقة الشمسية الكهروضوئية المستقلة الاقتصادية

علنت شركة «أكوا باور» السعودية، وشركة المياه والكهرباء القابضة «بديل»، وشركة أرامكو السعودية للطاقة «أرامكو الطاقة»، عن تحقيق الإغلاق المالي لمشاريع (الشعبية 1)، و(الشعبية 2)، للطاقة الشمسية الكهروضوئية المستقلة، بقدره إجمالية تبلغ أكثر من 2.6 جيجاواط.

ويمثل تحقيق الإغلاق المالي للمشاريع خطوة جديدة ضمن الالتزام بتطوير 70 في المائة من قدرة توليد الطاقة المتجددة في المملكة بحلول 2030 تحت مظلة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي تشرف على تنفيذه وزارة الطاقة. ويتضمن التمويل الإجمالي لمشروعى (الشعبية 1) و(الشعبية 2) تمويلاً طويل الأجل بقيمة 6.1 مليار ريال، وتشتمل على تمويل يبلغ 1.7 مليار ريال مقدماً من صندوق التنمية الوطني، نيابة عن صندوق البنية التحتية الوطني (تحت التأسيس)، إضافة لتمويل يبلغ (1.18 مليار دولار) مقدمة من تحالف تمويلي مكون من بنوك محلية وإقليمية ودولية. وتعد الشركة السعودية لشراء الطاقة (المشتري الرئيس)، المسؤولة عن طرح المشاريع وشراء الطاقة، فيما تعود ملكية مشروعى (الشعبية 1) و(الشعبية 2) لكل من شركة المياه والكهرباء القابضة «بديل» (34.99 في المائة)، وشركة أرامكو السعودية للطاقة بملكية (30 في المائة)، وشركة أكوا باور بملكية (35.01 في المائة).

ويعمل صندوق الاستثمارات العامة من خلال شركة المياه والكهرباء القابضة «بديل» وبالشراكة مع أكوا باور كمطور رئيس، حالياً على تنفيذ خمسة مشاريع، بطاقة إجمالية تبلغ ثمانية جيجاواط، وباستثمارات بلغت أكثر من ستة مليارات دولار من الصندوق وشركائه، وهي: (سدير)، و(الشعبية 2)، و(الرس 2)، و(الكهفة)، و(سعد 2)، بهدف تمكين القطاع الخاص المحلي وإسهامها في زيادة حجم المحتوى المحلي، من خلال شراء المعدات، والتوريد، والخدمات، بالاعتماد على سلاسل التوريد المحلية.

ويمثل استثمار أرامكو السعودية في مشاريع الشعبية من خلال (أرامكو الطاقة) مشاركتها الثانية في البرنامج الوطني للطاقة المتجددة. ويتماشى ذلك مع طموح الشركة في تحقيق الحياد الصفري في انبعاثات أعمالها التشغيلية ضمن النطاقين (1 و2) بحلول عام 2050.

وتقع مشاريع الشعبية (الشعبية 1)، و(الشعبية 2)، في مركز الشعبية التابع لمنطقة مكة المكرمة، وستبلغ طاقتهم الإنتاجية 600 ميجاواط، و2031 ميجاواط على التوالي، ومن المتوقع أن تسهم في تزويد نحو 450 ألف وحدة سكنية بالطاقة الكهربائية بتكلفة استثمار إجمالي مجموعها 8.3 مليار ريال (2.37 مليار دولار)، ومن المقرر أن تبدأ عمليات التشغيل التجاري في عام 2025.

وقال ماركو أرثشيلي الرئيس التنفيذي لشركة أكوا باور: «نفخر في أكوا باور بأن نكون جزءاً من جهود حكومة المملكة الساعية إلى تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة، وذلك ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة بإشراف من وزارة الطاقة، الذي يهدف إلى توليد 50 في المائة من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030».

وأضاف: «أن تحقيق الإغلاق المالي لمشروعى (الشعبية 1) و (الشعبية 2) يمثل خطوة مهمة لنا ولشركائنا في صندوق الاستثمارات العامة، وأرامكو السعودية، وغيرهم من المساهمين الذين نتطلع إلى العمل معهم عن كثب لبناء مستقبل

أفضل وأكثر استدامة».

من جهته، قال حسام الغيلاني الرئيس التنفيذي لشركة بديل: «يمثل تحقيق الإغلاق المالي لمشروع (الشعبية 1) و(الشعبية 2) خطوة مهمة لشركة بديل، ويعطينا الدافع لمواصلة الجهود لدعم النمو المتواصل للطاقة المتجددة في المملكة ضمن التزام الصندوق بتطوير 70 في المائة من قدرة توليد الطاقة المتجددة في المملكة بحلول عام 2030، الأمر الذي سيسهم في إطلاق قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة لتعزيز جهود تنويع مصادر الدخل، وترسيخ الدور الريادي للمملكة في قطاع الطاقة المتجددة محليا وعالميا».

في هذا الإطار، أوضح محمد القحطاني رئيس التكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية، أن المشاركة في مشروع (الشعبية 1)، و(الشعبية 2) تتماشى «مع جهودنا في الحد من انبعاثات الكربون لبناء مستقبل أكثر استدامة، وفيما يؤدي النفط والغاز دورا مهما في تلبية الطلب على الطاقة، فإن الطاقة المتجددة تؤدي دورا متزايدا في تحول الطاقة لمواجهة تحديات التغير المناخي. وتمثل مشاريع الشعبية علامة بارزة في تحقيق أهداف أرامكو السعودية المتعلقة بخفض انبعاثاتها الكربونية».

بدوره، قال المهندس إسماعيل السلوم الرئيس التنفيذي لصندوق البنية التحتية الوطني (تحت التأسيس): «نفخر بهذه الاتفاقية التي تعزز الدور الريادي لصندوق البنية التحتية الوطني، كمحفز ومسرّع رئيس لمشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في المملكة، وتعد هذه الاتفاقية خطوة رئيسة تقودنا نحو تحقيق رؤيتنا في النهوض بمشاريع البنية التحتية الحيوية في المملكة، مع الإسهام في إحداث أثر إيجابي طويل الأمد على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال جذب المستثمرين المحليين والدوليين».

وبعد الإعلان عن هذا الإغلاق المالي لهذين المشروعين، زادت القدرة الإجمالية لإنتاج الطاقة الشمسية في محافظة مشاريع أكوا باور عن 12 جيجاواط، ويشمل ذلك الإدراج الأخير لثلاثة مشاريع جديدة مع شركة الكهرباء القابضة - «بديل»، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، وهي: مشروع الرس 2 للطاقة الشمسية الكهروضوئية بطاقة إنتاجية 2 جيجاواط، والسعد 2 بطاقة إنتاجية 1.125 جيجاواط، والكهفة بطاقة إنتاجية 1.4 جيجاواط.



# تقلبات في سوق النفط .. اتجاهات الطلب تظهر تعطشا

## عاليا للهيدروكربونات

### أسامة سليمان من فيينا

#### الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد تراجع الأسبوع الماضي، عقب سبعة أسابيع من المكاسب المتتالية بسبب تزايد المخاوف بشأن نمو الطلب العالمي. وذكروا في تصريحات لـ«الاقتصادية»، أن آفاق الطلب العالمي قوية ما يبشر بعودة وتيرة المكاسب السعرية التي قد ترفع سعر البرميل في نهاية العام الجاري إلى مستوى 100 دولار، بحسب توقعات تقارير وهيئات تحليلية دولية تقيم سوق النفط بشكل متواصل. ولفت المحللون إلى أن تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك+» يتضح تأثيرها في السوق بشكل أكبر تدريجيا خاصة خفض الإنتاج الطوعي القياسي للسعودية بنحو مليون برميل يوميا الذي تم تمديده إلى سبتمبر المقبل مع إبداء الاستعداد لتعميقه وتمديده مرة أخرى.

وأشاروا إلى توقعات صادرة عن شركة «وود ماكينزي» الدولية تفيد بأن الاستثمار في استكشاف النفط والغاز الجديد أخذ في التعافي ومن المقرر أن يبلغ متوسطه 22 مليار دولار سنويا على مدى الأعوام الأربعة المقبلة، مشيرين إلى أن الانتعاش في الإنفاق على الاستكشاف يحدث وسط مضاعفة لعملية انتقال الطاقة.

وذكر المحللون، أن الإنفاق على التنقيب عن النفط والغاز الجديد يرتفع لأن اتجاهات الطلب تظهر بوضوح تام أن تعطش العالم للهيدروكربونات لا ينخفض بل يرتفع، مرجحين أنه في نهاية المطاف سيتفوق أمن الطاقة دائما على أي اعتبارات أخرى.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن أسعار النفط الخام من المرجح أن تعود لاستئناف المكاسب في الأسبوع الجاري بفعل تقليص العروض ونمو الطلب خاصة إذا صدرت بيانات إيجابية جديدة عن وضع الاقتصادين الأمريكي والصيني.

ولفت إلى أن ثقة السوق النفطية في الارتفاع فيما يتعلق بالطلب على الهيدروكربونات وهو ما يعكس الأهمية النسبية لتحقيق أمن الطاقة وهو ما دفع بدوره إلى زيادة إنفاق شركات النفط الخام أكثر على أنشطة الاستكشاف.

ويرى، دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية أن ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات قوية وبوتيرة متصاعدة يعد بيئة ملائمة لتعزيز الاستثمارات النفطية سواء في دول «أوبك+» أو المنتجين الأمريكيين وهو الأمر الذي نهبت إليه «أوبك» مرارا بضرورة تعزيز الاستثمارات النفطية لتأمين احتياجات الطاقة.

وأشار إلى أن قلة الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز كان مصدر قلق لأمن الطاقة منذ عدة أعوام حتى الآن حيث حذر عديد من المديرين التنفيذيين في الصناعة وعلى الأخص في الشرق الأوسط من أنه ما لم ينتعش الاستثمار في عمليات التنقيب الجديدة فإن أمن الطاقة سيتعرض للخطر على نطاق عالمي.

من جانبه، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن صناعة النفط الخام راسخة ومهيمنة على مزيج الطاقة العالمي على الرغم من توجيه المليارات في التحول بعيدا عن الهيدروكربونات وهناك انتعاش قوي

وملحوظ في الإنفاق الاستكشافي الجديد في النفط والغاز.

وأوضح أن ذلك لا يعني التباطؤ أو الإهمال في برامج تحول الطاقة لكن أصبح هناك اهتمام أكبر بالتركيز على الأصول ذات الانبعاثات المنخفضة وأيضا المتطلبات البيئية الأكثر صرامة التي من شأنها أن تجعل بعض الاكتشافات غير قابلة للتطبيق. وتضيف أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية أنه بحسب تقارير دولية فإن أسعار النفط تتجه بشكل جيد نحو نطاق 90 دولارا للبرميل مشيرة إلى تأكيد هذه التقارير أن الإنفاق على الاستكشاف يبلغ ذروته عند 79 مليار دولار في العام الجاري لكن في الأعوام الستة السابقة كان المتوسط 27 مليار دولار سنويا. وذكرت أن الدول الغربية خاصة دول الاتحاد الأوروبي تواصل فعل كل شيء في تحفيز وتسريع برامج تحول الطاقة وذلك على الرغم من كل التحديات الراهنة واستمرار الحاجة إلى الاعتماد على الطاقة التقليدية من موارد الهيدروكربونات. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي ارتفعت أسعار النفط بنحو 1 في المائة، الجمعة وسط مؤشرات على تباطؤ الإنتاج في الولايات المتحدة، لكن الخامين القياسيين أنها أطول سلسلة مكاسب أسبوعية لهما في 2023 بسبب تزايد المخاوف بشأن نمو الطلب العالي. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 68 سنتا أو 0.8 في المائة، إلى 84.80 دولار للبرميل عند التسوية، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 86 سنتا أو 1.1 في المائة، إلى 81.25 دولار للبرميل عند التسوية. وارتفع الخامان القياسيان بعد أن أظهرت بيانات أن عدد منصات النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفض للأسبوع السادس على التوالي وقد يؤدي التراجع في الإنتاج الأمريكي إلى تفاقم نقص الإمدادات المتوقع خلال الفترة المتبقية من العام. وتأتي المخاوف مدفوعة بتخفيض منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها «أوبك+» للإمدادات، ما ساعد في ارتفاع أسعار النفط لمدة سبعة أسابيع متتالية منذ يونيو. وارتفع خام برنت بنحو 18 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 20 في المائة، خلال الأسابيع السبعة المنتهية في 11 أغسطس. لكن أسعار النفط انخفضت هذا الأسبوع بنحو 2 في المائة، مقارنة بالأسبوع الماضي إذ أدت الأزمة العقارية المتفاقمة في الصين إلى زيادة المخاوف بشأن تباطؤ التعافي الاقتصادي في البلاد وقلصت شهية المخاطرة لدى المستثمرين. وقال روب هاوورث المسؤول في يو.إس بنك لإدارة الثروات «لا يزال المستثمرون قلقين وسط تباطؤ النمو العالمي، والإمدادات العالمية التي لا تزال شحيحة، من المرجح أن تظل الأسعار حبيسة نطاق ضيق في الوقت الحالي». من جانب آخر ذكر تقرير شركة بيكر هيويز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 12 هذا الأسبوع حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 652 هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام.

ولفت تقرير شركة بيكر هيويز إلى خسارة 136 منصة حفر نشطة حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 54 حفارا عن عدد الحفارات في بداية 2019 قبل تفشي الوباء.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بمقدار خمسة هذا الأسبوع إلى 520 بانخفاض 101 حتى الآن في 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار ستة إلى 117 بخسارة 39 منصة غاز نشطة منذ بداية العام كما أن عدد الحفارات المتنوعة انخفض بمقدار واحد.

وأفاد بقاء عدد الحفارات في حوض بيرميان على حاله - 18 منصة أقل من الوقت نفسه من العام الماضي حيث بقي عدد الحفارات في إيجل فورد كما هو وهو الآن أقل بـ 19 من هذا الوقت من العام الماضي.

وأشار إلى ارتفاع مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة للأسبوع الثاني على التوالي، إلى 12.7 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 11 أغسطس - وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية - وهي أعلى مستويات الإنتاج وفقا للبيانات الأسبوعية منذ 2019 لافتا إلى أن مستويات الإنتاج الأمريكية تزيد الآن عن 509 آلاف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.



# نصف الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة صينية ..

## 358 مليار دولار

### الاقتصادية

ينفق العالم أموالاً أكثر من أي وقت مضى، على الطاقة المتجددة، ومعظمها على الطاقة الشمسية في الصين، بحسب ما ورد في تقرير صادر عن وكالة «بلومبيرج» للأخبار .

وجاء في التقرير أمس أن الصين مثلت نحو نصف حجم استثمارات عالمية قياسية بلغت قيمتها 358 مليار دولار في مجال الطاقة المتجددة خلال النصف الأول من العام الجاري. وذلك بفضل الوحدات الأرخص سعراً، والسوق القوية للطاقة الكهروضوئية على الأسطح، والتكليف بإقامة مشاريع ضخمة للطاقة، بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بفارق كبير.

ومع ذلك، ارتفع حجم استثمارات الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة بنسبة 75 في المائة مقارنة بالنصف الأول من 2022، لتصل إلى 25.5 مليار دولار، في ظل تخفيف القيود المفروضة على سلاسل التوريد، وتزايد الوضوح بشأن قانون الحد من التضخم التاريخي، بحسب ما قاله محللون. وفي وقت سابق، أصدرت السلطات الصينية مبادئ توجيهية لتعزيز إعادة تدوير معدات طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية التي خرجت من الخدمة.

وتنص المبادئ التوجيهية على أن البلاد ستبني بنشاط نظاماً لإعادة تدوير معدات طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية، بما يشمل التصميم الأخضر وإعادة التدوير القياسي والاستخدام عالي القيمة والتخلص غير الضار وغيرها من الروابط في سلسلة إعادة التدوير.

وتطورت صناعة الطاقة الجديدة في الصين بسرعة، وتحتل القدرة المركبة لطاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية المرتبة الأولى في العالم، وفقاً للجنة.

وستواجه معدات الطاقة الجديدة مشكلة الخروج من الخدمة على نطاق واسع بالتوازي مع تسريع التحديث الصناعي وتجديد المعدات.

وتظهر البيانات الرسمية أنه مع نهاية أبريل من هذا العام، وصلت القدرة المركبة لطاقة الرياح في الصين إلى 380 مليون كيلوواط، بينما بلغت القدرة المركبة للطاقة الكهروضوئية 440 مليون كيلوواط. تمثل القدرتان 30.9 في المائة من قدرة توليد الطاقة المركبة في البلاد.

وأظهرت بيانات صناعية أصدرتها الجمعية الصينية لمصنعي السيارات، توسعاً سريعاً في إنتاج بطاريات الطاقة في الصين في يوليو الماضي. وبلغ إنتاج بطاريات الطاقة 61 جيجاواط ساعي، خلال الشهر الماضي، بزيادة 28.9 في المائة على أساس سنوي.

وتم إنتاج نحو (40.5 جيجاواط ساعي) من بطاريات ليثيوم فوسفات الحديد، بزيادة بنسبة 35.6 في المائة عن العام الماضي، ليشكل 66.4 في المائة من الإجمالي الشهري.

وفي سبعة أشهر من العام الجاري، ارتفع إنتاج بطاريات الطاقة في الصين بنسبة 35.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى (354.6 جيجاواط ساعي).

وقفز إنتاج السيارات العاملة بالطاقة الجديدة بنسبة 30.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 805 آلاف وحدة في الشهر الماضي، وارتفعت المبيعات بنسبة 31.6 في المائة لتصل إلى 780 ألف وحدة.



# الهيدروجين الأخضر... السعودية والإمارات وسلطنة عُمان ومصر في الواجهة الشرق الأوسط

في وقت تتسابق الدول حول العالم للاستحواذ على حصة من صناعة الهيدروجين الأخضر، سواء من خلال الإنتاج أو عبر عقود طويلة الأمد تضمن تأمين إمدادات وفيرة، وسط اضطرابات عالية في قطاع الطاقة، فإن منطقة الخليج ومصر تضع بلوغ هذا الهدف من بين أولوياتها المطلقة، وذلك في إطار مساعيها الحثيثة لجعل اقتصاداتها صديقة للبيئة.

ويُنظر إلى الهيدروجين الأخضر حالياً على أنه مستقطب مهم للاستثمارات، في سوق تبلغ قيمتها 1.4 تريليون دولار سنوياً بحلول عام 2050، وفقاً لتقرير صادر عن شركة «ديلويت» للاستشارات.

وخصص الاتحاد الأوروبي مليارات من الدولارات لإنتاج الهيدروجين في داخل دول الاتحاد وخارجه، وحدد احتياجاته السنوية بنحو 20 مليون طن سنوياً، سينتج منهم 10 ملايين، والكمية المتبقية سيستوردها من الخارج، مثل مصر وموزمبيق.

كما تراهن اليابان على الهيدروجين الأخضر، وتعهّدت باستثمار أكثر من 100 مليار دولار خلال الأعوام الخمسة عشر المقبلة لزيادة العروض عبر تأمين إمدادات في الداخل والخارج. وتوقع أنها ستحتاج إلى ثلاثة ملايين طن سنوياً بحلول 2030، ارتفاعاً من مليوني طن حالياً، كما تتوقع أن يقفز الرقم إلى 12 مليوناً بحلول 2040.

## دول الخليج

يمكن أن يلعب الهيدروجين دوراً مهماً في تحقيق أهداف دول مجلس التعاون الخليجي الصافية الصفرية.

وبحسب شركة «بي دبليو سي»، فإن التحول السريع إلى الهيدروجين الأخضر يتيح لدول مجلس التعاون الخليجي فرصة لعب دور رائد في هذه الصناعة الجديدة؛ إذ يمكن أن يصبح الهيدروجين الأخضر مصدراً رئيسياً ومتعدد الاستخدامات للطاقة في المستقبل الخالي من الكربون.

وتقول «بي دبليو سي» إن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بمزايا كبيرة في إنتاج الهيدروجين الأخضر، بسبب وفرة الطاقة الشمسية منخفضة التكلفة. كما أن توافر الأراضي والبنى التحتية للموانئ ذات المناطق الاقتصادية الخاصة تضيف إلى هذه الأصول الطبيعية.

فيما يُعد تطوير سلسلة توريد الهيدروجين خطوة شديدة الأهمية أمام دول مجلس التعاون الخليجي، بالنظر إلى أن معظم المشاريع موجّهة نحو التصدير.

وتقوم السعودية ببناء أكبر محطة لإنتاج للهيدروجين الأخضر في العالم في مدينة «نيوم» المستقبلية الضخمة في شمال غربي المملكة التي ستبلغ تكلفتها 500 مليار دولار، والتي يُتوقع أن تضع المملكة على الخريطة العالمية للانتقال إلى الطاقة النظيفة.

وستضمّ المحطة التي بلغت تكلفتها 8.4 مليار دولار، طاقة الرياح والطاقة الشمسية لإنتاج ما يصل إلى 600 طن من الهيدروجين الأخضر في اليوم، بحلول أواخر عام 2026.

وكانت السعودية أعلنت، في 22 يوليو (تموز) 2023، أنها ستتنضم إلى المنتدى العالمي لتجارة الهيدروجين الذي ستطلقه المجموعة الوزارية للطاقة النظيفة، وهي مجموعة عالية تشكلت لدعم سياسة الطاقة النظيفة. ويسعى المنتدى لأن يجمع معاً الدول المستوردة والمصدرة للهيدروجين لمناقشة التجارة الدولية في هذا الوقود.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان: «سنكون أكثر من سعداء للانضمام إلى المنتدى العالمي لتجارة الهيدروجين، وهو نشاط فرعي للمجموعة الوزارية للطاقة النظيفة». وأكد أن السعودية تعتزم الاستمرار على تحقيق الريادة في إنتاج الهيدروجين النظيف وتصديره.

وفي الشهر نفسه، أقرّت الإمارات التي ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف حول المناخ (كوب 28) أواخر العام الحالي، استراتيجية للهيدروجين تهدف إلى إنتاج 1.4 مليون طن متري من الهيدروجين سنوياً بحلول عام 2031؛ ما سيجعلها واحدة من أكبر الدول العشر المنتجة للهيدروجين.

كما تسير سلطنة عُمان بخطى ثابتة لاقتحام سوق الهيدروجين الأخضر. وهي تستهدف الاعتماد على الهيدروجين في تنويع مصادر الطاقة، وزيادة إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء الوطني إلى 30 في المائة بحلول عام 2030، ثم رفعها إلى نحو 39 في المائة بحلول 2040، ضمن خططها لتحقيق الحياد الكربوني.

وتستهدف مصر إنتاج 5 ملايين و800 ألف طن سنوياً بحلول 2024، على أن يخصص 3 ملايين و800 ألف طن للتصدير سنوياً، وهو ما يمثل 5 في المائة من سوق الهيدروجين الأخضر في العالم.

وقال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس (السبت)، إن مصر تمتلك فرصاً واعدة في الهيدروجين الأخضر، بما تملكه من أراضٍ شاسعة من الممكن أن تولّد طاقة شمسية وطاقة رياح، ويتم من خلالها توليد الهيدروجين ونقله إلى أوروبا أو الدول المحتاجة إليه، لافتاً إلى أنه «المستقبل الذي من الممكن وضع مصر اسماً فيه».

الهيدروجين وقود المستقبل

يرى رئيس مجلس إدارة شركة «هيدروجين مصر»، خالد نجيب، أن الهيدروجين الأخضر هو وقود المستقبل، وجميع الدول تتسابق حالياً لحجز نصيب من هذه السوق الواعدة، مؤكداً أن «قطاع الهيدروجين سيعيد تشكيل ميزان قوى الطاقة العالمية خلال العقد المقبل».

وقال نجيب لـ«الشرق الأوسط» إن مصر والسعودية والإمارات أصبحت في بؤرة اهتمام العالم، لما تتمتع به من إمكانيات وبنية تحتية تضمن لها جميعاً حصة مؤثرة في سوق الهيدروجين.

في عام 2020، تم تقييم سوق الهيدروجين العالمية بنحو 150 مليار دولار، وسط توقعات ببلوغها 600 مليار دولار بحلول عام 2050، في حين قيمها رئيس «هيدروجين مصر» عند 200 إلى 300 مليار دولار حالياً.

يرى نجيب أن مصر تمتلك استدامة لإنتاج الطاقة المتجددة، من خلال الشمس والهواء، فضلاً عن البنية التحتية والموائل والقرب الجغرافي من أوروبا والطاقة البشرية، مما يقلل من تكاليف إنتاج الهيدروجين، مشيراً هنا إلى أن أوروبا تحتاج سنوياً إلى 20 مليون طن من الهيدروجين الأخضر، تستورد منها 10 ملايين طن على الأقل من خارج دول الاتحاد الأوروبي، وفق آخر الدراسات الأوروبية. كما يرى أن السعودية تمتلك أيضاً الشمس والهواء والبنية التحتية والموائل والقرب الجغرافي من دول آسيا، بالإضافة إلى الوقود الأحفوري، الذي يُعدّ مكوناً مهماً لإنتاج الهيدروجين، مما يجعلها العميل المفضل لآسيا لشراء الهيدروجين الأخضر.

### كيفية الإنتاج

يتم إنتاج الهيدروجين عند القيام بتمرير تيار كهربائي في المياه، لفصل جزيئات المياه إلى هيدروجين وأكسجين. وبهذه الطريقة، يمكن استخراج الهيدروجين من المياه. ولإنتاج الهيدروجين الأخضر، يجب استخدام طاقة متجددة موصلة للمحلل الكهربائي المعني بفصل المياه.

على عكس الطاقة المتجددة، يحتاج التحليل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين الأخضر إلى زيادة كبيرة وتقليل تكلفته 3 مرات على الأقل خلال العقد أو العقدين المقبلين.

في السياق ذاته، أعلنت مبادرة Green Hydrogen Catapult، وهي مبادرة للأمم المتحدة لخفض تكلفة الهيدروجين الأخضر، أنها تضاعف تقريباً هدفها الخاص بالمحلات الكهربائية الخضراء من 25 غيغاواط التي تم تحديدها العام الماضي، إلى 45 غيغاواط بحلول عام 2027.

ويمكن إنتاج الهيدروجين من المياه والغاز الطبيعي أو الكتلة الحيوية أو الطاقة النووية، وأقل من واحد في المائة من إنتاج الهيدروجين في العالم يُصنّف حالياً «أخضر». غير أن التوقعات المستقبلية تشير إلى زيادة كبيرة خلال العقد المقبل، في ظل تزايد تداعيات التغير المناخي، وأهداف الحكومات للحياد الكربوني.

### وجهة إنتاج الهيدروجين

تتوقع شركة «ديلويت» للاستشارات، أنه بحلول عام 2050، من المرجح أن تكون المناطق الرئيسية المصدرّة للهيدروجين الأخضر: شمال أفريقيا (110 مليارات دولار سنوياً) وأميركا الشمالية (63 ملياراً) وأستراليا (39 ملياراً) والشرق الأوسط (20 ملياراً).

ورغم ذلك، في الوقت الحالي، ما زال 99 في المائة من الإنتاج العالمي «رمادياً»، أي أنه يتم إنتاج الهيدروجين عبر فصل جزيئات الميثان، ما يتسبب في إطلاق غازات دفيئة، بغض النظر عن نوع الطاقة المستخدمة لإتمام العملية.

وترفع الحاجة إلى تلبية الأهداف المناخية، الطلب على الطاقة النظيفة بكل أنواعها، بما فيها الهيدروجين الأخضر. كما تسعى صناعات الطيران والشحن لمسافات طويلة لاستخدام الهيدروجين بديلاً للوقود الأحفوري. وهناك جهود لإنتاج الصلب الأخضر، أي من خلال الطاقة النظيفة. والهيدروجين مهم أيضاً لإنتاج الأمونيا.



# «هيدروجين مصر» تتفق مع «بيريك» الصينية على تجميع المحلل الكهربائي في القاهرة القاهرة: صبري ناجح الشرق الأوسط

كشفت الرئيسة المشاركة في شركة «هيدروجين مصر» داليا سمير، أن شركتها وقّعت عقد شراكة مع «بيريك» الصينية، أكبر شركة لتصنيع وحدات المحلل الكهربائي لإنتاج الهيدروجين في العالم، يجري بمقتضاه تجميع وإنتاج أجزاء من وحدات المحلل الكهربائي في مصر، خلال الربع الأول من العام المقبل.

وأوضحت سمير في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط»، أن اتفاق الشراكة يتضمن «تعاوناً فنياً في المرحلة الأولى، لتجميع وحدات المحلل الكهربائي، وإنتاج جزء كبير منه في مصر»، مشيرة إلى أن شركة «بيريك» «ستسهم في نقل خبراتها والتكنولوجيا المتطورة لديها للسوق المصرية عبر اتفاق الشراكة، مع هيدروجين مصر».

وشركة «بيريك»، مملوكة بالكامل لمعهد أبحاث معدات التنقية التابع لـCSIC الصيني، ويقع مقرها الرئيسي في مدينة هاندان بمقاطعة هيبي. وهي تعمل بشكل رئيسي في البحث والتصميم وتصنيع نظام إنتاج الهيدروجين، وكذلك استخدام وتطوير أبحاث طاقة الهيدروجين.

تمتلك شركة «بيريك» لتكنولوجيا الهيدروجين حالياً، 6 مصانع إنتاج وتشغيل، وتبلغ قدرة الإنتاج السنوية 350 مجموعة من مولدات الهيدروجين من النوع القلوي و120 مجموعة من مولدات الهيدروجين من النوع PEM.

أضافت سمير، أنه «من المقرر أن يزور القاهرة وفد كبير من شركة (بيريك) الصينية، خلال سبتمبر (أيلول) المقبل، سيتحدد من خلاله حجم الكيان أو الشركة التي سيجري إنشاؤها بالشراكة مع شركة (هيدروجين مصر)، والاتفاق على موعد محدد لبدء تجميع وإنتاج أجزاء من المحلل الكهربائي في مصر خلال الربع الأول من 2024... وستسهم (بيريك) في تدريب العاملين والصيانة والتشغيل، وستقوم بدراسات في ما بعد للدخول بحصة في رأس المال مع مساهمين مصريين آخرين...».

وقالت مصادر مطلعة في هذا الصدد، لـ«الشرق الأوسط»، إن شركة «بيريك» الصينية وقّعت عقود توريد معدات للشركات الأجنبية التي وقّعت مشروعات لإنتاج الهيدروجين مع الحكومة المصرية، خلال الشهور القليلة الماضية، تتراوح قيمتها بين 200 و300 مليون دولار، بالتزامن مع توسع القاهرة في مشاريع إنتاج الهيدروجين.

تصدّر «بيريك» إنتاجها إلى أكثر من 30 دولة، في أوروبا وأميركا الشمالية والشرق الأوسط وشرق آسيا وجنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا وأفريقيا.

تجدد الإشارة إلى أن شركة «هيدروجين مصر» تستعد لعقد مؤتمر دولي في القاهرة، عن صناعة الهيدروجين، خلال منتصف الشهر المقبل، تشارك فيه الحكومة والقطاع الخاص الأجنبي والمصري، ومن المتوقع أن تشارك شركة «بيريك» الصينية بوفد رفيع لتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم.



# النفط يرتفع للجلسة الثالثة وسط مؤشرات على تقلص المعروض بالأسواق اقتصاد الشرق

ارتفع النفط للجلسة الثالثة على التوالي مع إشارات إلى أن المعروض في السوق الفعلية يتقلص، ما يعوّض تأثير مخاطر الطلب المتزايدة في الصين والولايات المتحدة.

تُدوّل خام برنت فوق 85 دولاراً للبرميل، وارتفع بنحو 2.5% منذ إغلاق يوم الأربعاء. أدّت قيود الإمدادات من روسيا والسعودية، العضوين الرئيسيين في «أوبك+»، إلى ارتفاع الأسعار منذ أواخر يونيو، في حين تقلصت مخزونات الخام الأميركية إلى أقل مستوى منذ يناير.

لكن المؤشرات المتزايدة على المخاطر التي يواجهها الاقتصاد في الصين، بدءاً من المستهلكين المتشائمين إلى الصادرات المتعثرة، ومخاطر التضخم المستمرة في الولايات المتحدة أدّت إلى انخفاض أسعار النفط الأسبوع الماضي. خفضت البنوك الصينية أقلّ من المتوقع لسعر الإقراض الرئيسي يوم الاثنين وتجنبت خفض الفائدة على الرهون العقارية، على الرغم من أن البنك المركزي يضغط على المصارف لزيادة حجم الإقراض.

تُعقد ندوة «جاكسون هول» السنوية في ولاية وايومنغ يومي الخميس والجمعة، وستضمّ متحدثين بينهم رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول، وقد تقدم الندوة أدلة على اتجاه أسعار الفائدة.

وقد يرفع الفيدرالي أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بعد أن أظهر محضر اجتماعه في يوليو أن المسؤولين لا يزالون قلقين بشأن التهديد التضخمي.

في الوقت نفسه بدأت أسعار بعض المنتجات المكررة مثل الديزل، الوقود الأساسي للاقتصاد العالي، تعكس الندرة المتوقعة هذا الشتاء، مما زاد الفجوة السعرية مع النفط الذي صنعت منه. ارتفعت العقود الآجلة للبنزين في نيويورك بنسبة 15% هذا العام، متجاوزة أيضاً أسعار النفط الخام.



# أسعار الديزل ترجّح شح المعروض في الشتاء

## اقتصاد الشرق

ترتفع أسعار الوقود حول العالم إلى مستويات عالية مقارنة بالنفط الخام، مما يشير إلى شحّ في المعروض من المفترض أن يثير قلق الحكومات المهووسة بالتضخم في كل مكان. وفي غضون بضعة أشهر فقط سيدخل النصف الشمالي من الكرة الأرضية فصل الشتاء، مما يزيد الطلب على التدفئة.

الخبر السار أن السوق بدت أسوأ العام الماضي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، لكن انخفضت الأسعار في النهاية بمساعدة شتاء معتدل نسبياً. مع ذلك، فإن المخزونات المتضائلة اليوم تعني أن العالم لا يستطيع تحمّل أي مفاجآت في سوق (الأسعار) الصاعدة، فقيود العرض يمكن أن تظهر في أي وقت، أو قد تأتي صدمات الطلب من الطقس البارد أو اقتصادات قوية للغاية.

وقال يوجين ليندل، رئيس المنتجات المكررة في «إف جي إي» (FGE) للاستشارات الصناعية: «يجب أن نكون المخزونات الآن لأنها تبدأ التراجع موسمياً اعتباراً من سبتمبر. يوجد قلق من أن المخزونات لن تتراكم بما يكفي قبل أكتوبر، وسنبدأ نشهد بعد ذلك السحب مما قد يكون قاعدة منخفضة».

ويرى ليندل أن جُلّ مخاوف إمدادات الديزل يكمن الآن في أوروبا والساحل الأميركي على المحيط الأطلسي.

اهتزت أسواق النفط بفعل ارتفاع هوامش صناعة الوقود في الأسابيع القليلة الماضية، إذ تقلص قيود المصافي الإمدادات العالمية من المنتجات المكررة في وقت يخفض فيه منتجو النفط الخام، بمن فيهم السعودية، الإنتاج.

### مخزونات ضعيفة

تتوقع «وود ماكنزي» (Wood Mackenzie) للاستشارات أن تنخفض مخزونات الوقود على شاكلة الديزل في شمال غرب أوروبا في الأشهر المقبلة. وفي حين أن هذا أمر معتاد في هذا الوقت من العام، فإن المخزونات حالياً أقلّ من المعايير التاريخية، لكنها مرتفعة مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق.

وقالت إيما هوشام، محللة الأبحاث لأسواق التكرير والمنتجات النفطية في «وود ماكنزي»: «توقعاتنا الحالية لإمدادات الديزل/زيت الغاز في أوروبا شحيحة، مدفوعة بانخفاض كميات الديزل/زيت الغاز المتوقع استخلاصها من مزيج النفط الخام الأخفّ، والتحول إلى وقود الطائرات، وانقطاع المصافي غير المخطط له (بسبب الصيانة). من المتوقع أن يزداد الطلب على أساس شهري حتى نوفمبر».

وأضافت أن التحوّل إلى خام أقلّ كثافة -نتيجة خفض السعودية وروسيا ودول أخرى الإنتاج- قلّص إمدادات الدول الأوروبية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من وقود الديزل بأكثر من 1.6% في يوليو مقارنة بالمتوسط التاريخي.

وفي خضمّ أزمة الإمدادات الحالية، تراقب الأسواق الصين من كثب مع ترقّب مصافيها جولة حكومية جديدة من حصص تصدير الوقود، ستسمح لها بالحفاظ على إمداداتها منه. وفي حين أن التدفقات الصينية الوفيرة يمكن أن تساعد على تخفيف الشحّ الحالي، يُحتمل أن لا تفعل ذلك هذه المرة.

وقال جيانان صن محلّ النفط في «إنرجي أسبكتس»، إنه من غير المرجح أن تكون في شحنات الديزل الصينية زيادة، حتى بعد إعلان الحصص. وأضاف أن الطلب المحلي على الديزل في الصين «زاد على نحو مفاجئ» مع زيادة الإنفاق على البنية التحتية أكثر من المتوقع لتعويض خسائر سوق العقارات. وقال صن إنه نتيجة لذلك لم تتراكم المخزونات حتى خلال مواسم ضعف الطلب.

وفي الولايات المتحدة تواصل أسعار بيع الديزل في محطات الوقود الارتفاع منذ أواخر يوليو، لدرجة أنها ساهمت في التضخم أكثر من البنزين في أغسطس. ولم تتمكن شركات التكرير الأميركية من تكوين مخزونات هذا الصيف، وهي الفترة النموذجية لنمو العرض بين مواسم الحاصل وقبل تدفئة الشتاء، لأن ظروف السوق تجعل من التخزين مغامرة خاسرة، على غرار العام الماضي.

وستخضع مصفاة إيرفينغ في شرق كندا، المورد الرئيسي لـ«نيو إنغلاند»، لأعمال صيانة رئيسية تستمرّ سبعة أسابيع اعتباراً من سبتمبر، وهذا يترك المنطقة البعيدة عن خطوط الأنابيب تحت رحمة الشحنات المنقولة بحرّاً من مناطق أبعد.

#### رهانات الصعود

يُعتبر أداء سوق الديزل مهماً خارج أوساط المتعاملين المتخصصين فيه، وهم قلة.

وفي تعريفه الأوسع، يمثل هذا النوع من الوقود -الذي له مواصفات مختلفة ويستخدم في كل شيء كالسيارات والسفن والتدفئة والآلات الثقيلة- أكبر جزء منفرد من الطلب على المنتجات البترولية.

وترفع صناديق التحوط رهاناتها على صعود أسعاره، إذ قفز صافي مراكز شراء الديزل في بورصة نيويورك التجارية «نايمكس» (Nymex) إلى أعلى مستوى في 18 شهراً في أغسطس.

علاوة على ذلك، فهو وقود حيوي لسلاسل التوريد العالمية، ويمكن أن يكون للنقص الكبير فيه وصددمات الأسعار آثار على الحكومات والصناعات. ففي العام الماضي أدّى ارتفاع أسعار الديزل إلى إضراب سائقي الشاحنات في جميع أنحاء آسيا، مما ضغط على الحكومات التي تحاول تفادي التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة. بل إن من المتوقع أن يتضرر المزارعون وشركات النقل بالشاحنات في الولايات المتحدة التي تشتري كميات كبيرة من الديزل من ارتفاع تكاليفه.

وتسلّط الأزمة الحالية الضوء على معضلة تواجهها الدول في التخلص التدريجي من مصافي النفط في أثناء محاولتها التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري.

قال ليندل من «إف جي إي» إن موجات الحر الأخيرة حدّت من إنتاج المصافي وأثّرت في النظام العالمي الذي لا يزال يتكيف مع توقف عديد منها في السنوات القليلة الماضية.



# هل توقعات الطلب العالمي على النفط من أوبك ووكالة الطاقة واقعية؟

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجى، إن توقعات الطلب العالمي على النفط من جانب أوبك ووكالة الطاقة الدولية متفائلة جدًا ولا تتناسب مع الواقع.

وأوضح الحجى -في حلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة» على منصة إكس، قدّمها بعنوان «النفط: الصدام بين أوبك والمضاربين ووسائل الإعلام»- أنه من الصعب جدًا خلال العام الجاري (2023) ارتفاع أسعار النفط إلى 100 دولار، لا سيما مع تجاوز مخزونات الصين، التجارية والإستراتيجية، 1.1 مليار برميل، في حين المخزون الإستراتيجي الأميركي والتجاري 850 مليون برميل فقط.

ولفت إلى أن هناك فرقًا بين الطلب والاستهلاك، والإشكالية التي حدثت أن بعض المحللين والبنوك -أو أكثرهم- تفاءلوا بانفتاح الصين بعد الإغلاقات ونمو اقتصادها، ومن المتغيرات التي نظروا إليها زيادة واردات الصين من النفط، التي استنتجوا منها أن اقتصادها يتعافى وينمو، ولم ينتبهوا إلى أنها تستورد لتخزن.

الطلب العالمي على النفط والاستهلاك

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجى، إن الاستهلاك الحقيقي في الصين أقل بكثير مما كانوا يتوقعونه، وهذا هو ما يبرز الفارق بين الاستهلاك والطلب العالمي على النفط.

وأوضح أن الفرق كبير بين الطلب العالمي على النفط واستهلاكه، لأنه بالنظر إلى الطلب في السعودية، التي تُعد في المركز الخامس بين أكبر مستهلكي النفط في العالم، نجد أنه جزآن، جزء يُستهلك محليًا، وجزء آخر يُكرر في المصافي المحلية ثم يُصدّر.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- أكثر من 10 دول استهلاكًا للنفط في العالم، ومن بينها السعودية:

# أكثر 10 دول استهلاكًا للنفط في العالم



وأضاف أنس الحججي: «عندما نتكلم عن حساب الاستهلاك، يجب أن نحذف الصادرات من الاستهلاك، فإذا حذفنا الصادرات من استهلاك السعودية، فهي لن تكون ضمن أكبر 10 دول مستهلكة في العالم، ولكن لو نظرنا إلى الطلب نجد أن السعودية استهلاكها مرتفع، ولكن هذا يجب أن يُطبَّق على كل الدول الأخرى».

ولفت إلى أن كل التقارير العالمية التي تُصدَّر -سواء من شركات النفط العالمية أو غيرها- تحسب حساب المصافي وتحسبه ضمن الاستهلاك، وهذا أمر شائع، لذلك وجب التنويه إلى أن استهلاك السعودية الحقيقي للسكان المقيمين داخل حدودها أقل بكثير من الاستهلاك المعلن.

توقعات الطلب على النفط في 2023 و2024  
قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحججي، إنه من غير الممكن أن ترتفع أسعار النفط وتصل إلى حدود الـ100 دولار في 2023 إلا حال وقوع حدث سياسي ضخم جدًا في إحدى كبرى الدول المنتجة للنفط.

وأضاف: «لكن هناك مشكلة كبيرة في 2023، هي أن توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية بشأن الطلب العالمي على النفط متفائلة جدًا، ولا تتناسب مع الواقع، فحساباتهم لما يجب أن تنتجه أوبك أكبر بكثير مما تنتجه المنظمة حاليًا».

ويوضح الجدول التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- توقعات الطلب العالمي على النفط في 2024 من أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة:

## مليون برميل يوميًا

إدارة معلومات الطاقة الأمريكية	وكالة الطاقة الدولية	منظمة أوبك	
1.61	1.00	2.25	نمو الطلب العالمي
102.80	103.20	104.25	إجمالي الطلب العالمي
1.23	1.40	1.39	نمو المعرض من خارج أوبك
69.05	68.70	68.66	إجمالي المعرض من خارج أوبك

OPEC, IEA, EIA, 2023 &amp; Attaqa, 2023



@Attaqat



Attaqat SM



attaqat.net

يقول الدكتور أنس الحجري: «الحسابات الرياضية تحتتم أنه في حال حساب الفرق بين تقديراتهم لإنتاج أوبك وإنتاجها الفعلي، يجب أن يكون هذا انخفاضًا في المخزونات، وهذا الانخفاض في المخزونات لم يحدث، إذ هناك فرق بحدود مليون برميل يوميًا، لذلك لا مفر أمام أوبك ووكالة الطاقة الدولية إلا خفض توقعاتهما للمستقبل».

وبالنسبة إلى العام المقبل 2024، أوضح الحجري أن الجميع يتوقعون زيادة الطلب العالمي على النفط، لافتًا إلى أن الطلب زاد في يونيو/حزيران الماضي 2023 إلى أعلى مستوى له في التاريخ، ومن ثم فإن كل التوقعات التي قالت إن الطلب على النفط وصل إلى ذروته في 2019 كانت خاطئة تمامًا.

وأكد أن نمو الطلب العالمي على النفط سيستمر حتى في عام 2024، وسيصل إلى أرقام قياسية جديدة، موضحًا أن منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» تتوقع أن يصل الطلب على النفط إلى أكثر من 105 ملايين برميل يوميًا بنهاية 2024.

وأردف: «لكن المشكلة الأساسية الآن، هي أننا دائمًا ما ننتقد وكالة الطاقة الدولية بسبب توقعاتها الخاطئة وتحيزها، ولكن يبدو أن هذا التحيز وصل لدرجة أنهم لم يعودوا ينشرون توقعات وإنما رغبات، لأنه بالنظر إلى نمو الطلب العالمي على النفط، بناء على توقعات الوكالة في 2024، نجدها تتناسب مع ما تحلم به».

أسعار النفط والسحب من المخزون الأميركي قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجى، إن كل المحللين يتفقون على أن ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة في صيف 2024، يعني أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ستسحب من المخزون الإستراتيجي، ولكن، هل هناك كميات كافية للسحب؟ وهل ستبني إدارة بايدن المخزون أو تضيف مخزوناً ومشتريات أخرى؟

وأوضح أنس الحجى، أن هذا الأمر مشكوك فيه إذا ظلت أسعار النفط على مستوياتها الحالية نفسها، إذ يجب أن تنخفض الأسعار إلى نصف ما هي عليه الآن على الأقل حتى يفكروا في الشراء، وهذا هو الوضع بصورة مختصرة بالنسبة إلى الشراء.

ولفت إلى أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع انخفاض الطلب العالي على النفط، لا سيما في أوروبا وأميركا، وهو أمر لا يمكن حدوثه دون كساد أو ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، وهناك أسباب كثيرة لذلك.

وأضاف: «ولكن بالنظر إلى الدول التي قالت الوكالة إن النمو سيكون فيها بالسالب، نجدها كلها تعكس رغبات الحكومات وما يحلمون به، وتخالف كل توقعات البنوك والشركات الاستشارية وأوبك وإدارة معلومات الطاقة، لذلك ستكون هناك مفاجآت عديدة قادمة».



# شح إمدادات الديزل العالمية يُنذر بشتاء صعب.. وهذا دور الصين والسعودية أسماء السعداوي الطاقة

يقترّب فصل الشتاء من نصف الكرة الشمالي، وتزداد معه الحاجة لتأمين إمدادات الديزل العالمية لاستخدامه في أغراض التدفئة فضلاً عن النقل وتوليد الكهرباء.

يرتبط الديزل ومدى توفره بأسعار النفط الخام صعودًا وهبوطًا؛ إذ يُحصل على وقود الديزل عبر تسخين النفط الخام إلى درجات حرارة تتراوح بين 200 و350 درجة مئوية، وفق ما طالعتُه منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الصدد، تشهد سوق إمدادات الديزل العالمية تقلبات قوية في ضوء ارتفاع أسعار النفط وشح الإمدادات بسبب السعودية، واتجاه مصافي التكرير الصينية إلى تقليص حجم الصادرات، بحسب تقرير نشرته وكالة بلومبرغ.

ولذلك، يحمل انخفاض مخزونات النفط تحولات خطيرة في معادلة العرض والطلب، ما يُنذر بارتفاع أسعار الديزل في نهاية المطاف.

## سوق الديزل العالمية

يحمل الديزل أهمية بالغة لسلاسل التوريد العالمية، وربما يؤدي شح العروض وارتفاع الأسعار إلى آثار سلبية على الحكومات والصناعات.

وأدى ارتفاع أسعار الديزل في آسيا خلال العام الماضي (2022) إلى إضراب سائقي الشاحنات وهو ما فرض ضغوطًا على الحكومات هناك التي تجاهد لتخفيف عبء واردات الطاقة.

وفي أميركا أكبر اقتصاد في العالم، تضرر المزارعون وشركات النقل، بسبب حاجة الشاحنات لكميات متزايدة من الديزل المكلف.

ولم تشهد إمدادات الديزل العالمية أزمة في العام الماضي 2022 رغم الأزمة الروسية الأوكرانية وما تلاها من اضطراب سلاسل توريد النفط الخام، بفضل درجات الحرارة المعتدلة وتراجع الأسعار.

إلا أن ضعف مخزونات النفط حاليًا، ربما تعني أن العالم لن يتمكن هذه المرة من مواجهة مفاجآت ارتفاع الأسعار أو فرض

قيود على الإمدادات أو ارتفاع الطلب، وهو ما قد يُنذر بشتاء أكثر برودة.

ولذلك، يدعو مدير قطاع المنتجات النفطية المُكررة في شركة «إف جي إي» المتخصصة في تقديم استشارات الطاقة، يوجين ليندل، إلى زيادة مخزونات النفط تجنبًا لحدوث أزمة في الشتاء المقبل.

وأضاف: «علينا بناء المخزونات لأن السحب يبدأ عادة في شهر سبتمبر/أيلول من كل عام»، مشيرًا إلى مخاوف حقيقية من أن تحول الأوضاع الحالية دون بناء مخزونات كافية قبل حلول شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل 2023، لبدء بعدها السحب من مخزونات متدنية بالأساس.

تراجع المعروض وارتفاع الأسعار  
ارتفعت أسعار النفط الخام، بنسبة 1% في نهاية تعاملات الجمعة الماضية (18 أغسطس/آب 2023)، للجلسة الـ2 على التوالي.

وحققت أسعار النفط مكاسب متتالية على مدار الـ7 أسابيع الماضية، لكنها تحولت إلى الخسارة بفعل المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، واحتمالات رفع أسعار الفائدة الأميركية.

وبدعم من ارتفاع الأسعار، حققت مصافي التكرير هوامش أرباح ضخمة في الأسابيع الأخيرة، إلا أنها اتجهت تلك إلى فرض قيود على صادرات الوقود المكرر.

يأتي ذلك في الوقت الذي قررت فيه السعودية -أكبر مصدر للنفط في العالم- خفض إنتاجها من الخام.

يُشار هنا إلى السعودية و8 دول أخرى قررت خفض الطوعي لإنتاجها من النفط، في شهر مايو/أيار 2023، بإجمالي 1.66 مليون برميل يوميًا، ثم تمديده حتى نهاية عام 2024 المقبل.

ثم تقرر خفض إنتاج النفط السعودي طواعية بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر يوليو/تموز (2023).

أوروبا  
تبرز أهمية إمدادات الديزل العالمية على نحو خاص في كلٍ من أوروبا والساحل الأميركي المطل على المحيط الأطلسي، بحسب الباحث يوجين ليندل.

وفي هذا الصدد، تتوقع شركة استشارات الطاقة «وود ماكنزي»، تراجع مخزونات الديزل في شمال غرب أوروبا خلال الأشهر المقبلة.

وما يثير المخاوف هو أنه على الرغم من مخزونات الديزل هناك تفوق العام الماضي (2022)، إلا أنها أقل من المستويات

التاريخية، بحسب «وود ماكنزي».

تقول محللة أسواق التكرير والمشتقات النفطية في «وود ماكنزي» إيما هاوشام، إن التوقعات الحالية بشأن العروض من الديزل والبنزين في أوروبا محدودة بسبب تراجع أرباح مصافي التكرير من إنتاج الديزل والبنزين من الخام الخفيف، والاتجاه لإنتاج وقود الطائرات، فضلاً عن توقف مصافي عن العمل على نحو غير مخطط له.

يُشار هنا إلى قرب توقف مصفاة إيرفينج وهي أكبر مصافي التكرير في كندا، بسبب أعمال الصيانة لمدة 7 أسابيع ستبدأ في شهر سبتمبر/أيلول المقبل 2023، وهو ما يضع البلاد والمنطقة تحت رحمة شحنات الديزل المستوردة من الخارج.

كما أشارت الباحثة إلى توقعات بزيادة الطلب على الديزل في أوروبا على أساس شهري حتى نوفمبر/تشرين الثاني المقبل 2023.

وفي الولايات المتحدة، ارتفعت أسعار بيع التجزئة للديزل منذ أواخر شهر يوليو/تموز المنصرم 2023.

كما فشلت مصافي التكرير الأميركية في بناء مخزونات خلال صيف هذا العام (2023)، والذي عادة ما يكون مثاليًا لزيادة المخزونات قبل حلول الشتاء.

صادرات الديزل الصينية

في خضم أزمة شح إمدادات الديزل العالمية، تعلق الأسواق أنظارها على الصين؛ إذ تستعد المصافي هناك لجولة جديدة من الصادرات وهو ما قد يساعد في تخفيف حدة أزمة شح العروض حاليًا وتهدئة المخاوف ولو قليلاً.

ورغم أن الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، إلا أنها صاحبة ثاني أكبر سعة تكريرية في العالم بعد الولايات المتحدة بـ17.26 مليون برميل يوميًا.

وتؤثر بيانات إنتاج الوقود في الصين في الأسعار العالمية؛ لذا تخضع للمراقبة من قبل المحللين للتعرف على أداء ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

من جانبه، لا يتوقع محلل شؤون النفط في شركة «إنرجي أسبكتس» (Energy Aspects) جيانان سون، حدوث زيادة في شحنات الديزل الصينية.

وبدأ إجمالي صادرات الوقود الصينية في التراجع بدءًا من عام 2020 بسبب تفشي فيروس كورونا، ثم بدأت البلد الآسيوية تعديل سياسات تصدير الوقود بداية من أواخر عام 2021، وتقلصت حصص التصدير بنسبة 40% -تقريبًا- حتى أغسطس/آب من عام 2022 المنصرم.

وأوضح سون أن الطلب المحلي على الديزل في الصين، ارتفع على نحو مفاجيء، ونتيجة لذلك لم تنجح محاولات بناء المخزونات حتى خلال فترات تراجع الطلب.



# السعودية وأسواق النفط.. ما قصة المدة الذهبية والصدام مع المضاربين؟

## أحمد بدر

### الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، إن السعودية تدير أسواق النفط في توقيت تتطور فيه سرعة كل شيء، وأولها الحواسيب التي مكنت الكثيرين من تحقيق ملايين الدولارات بفارق ثوانٍ معدودة.

وأوضح الحجري -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها على منصة إكس بعنوان «النفط: الصدام بين أوبك والمضاربين ووسائل الإعلام»-، أن هناك استثمارات ضخمة في الحواسيب الخاصة فائقة السرعة بما يخدم أرباح المستثمرين في مجالات أخرى.

وأضاف: «أصبح بإمكان شخص أن يشتري أو يستعمل عقودًا أو غيرها، على نصف مليون برميل أو 200 ألف برميل من النفط الخام، ويبيعها خلال لحظات، وعلى كل برميل (سنت واحد فقط)، ويكرر هذا اليوم عشرات المرات بسبب السرعة الفائقة للحواسيب، كما أن أغلب تجارة النفط المستقبلية تتم وفقًا لبرامج في هذه الحواسيب فائقة السرعة».

وأشار الحجري إلى أن أوبك -بقيادة السعودية- تريد الآن أن تدير أسواق النفط في ظل السرعة الحالية، موضحًا أنه عندما جاءت أزمة كورونا والإغلاقات، ونتج عنها تخفيض الإنتاج الضخم في حدود 10 ملايين برميل تقريبًا، تطلّب ذلك أن تكون هناك اجتماعات شهرية لأوبك، وهي الاجتماعات التي أفادتها مع أوبك+.

السعودية في مواجهة الإعلام والمضاربين يرى الدكتور أنس الحجري، أن مدة إغلاقات كورونا -خاصة عام 2021- كانت ذهبية بالنسبة إلى أوبك والسعودية من ناحية الأداء، لأنها كانت تفاجئ أسواق النفط شهريًا، ومن ثم لم تكن هناك قدرة لا للحواسيب فائقة السرعة ولا للبرامج أو المضاربين وغيرهم أن يتنبؤوا بما يمكن أن يحدث.

وأضاف: «بفضل هذه الاجتماعات الشهرية التي تفاجئ أسواق النفط كانت هناك إشكالية للمضاربين وأصحاب البرامج، ومن ثم تمكّن أوبك وأوبك+ من السيطرة على السوق، ولكن هذا الأمر انتهى، هذه الاجتماعات الدورية انتهت بنهاية العام الماضي 2022».

«الإشكالية هنا أن هذه السرعة الكبيرة التي تحصل يوميًا وكل ساعة، وربما خلال دقائق، لم تكن تهتم بها أوبك أو

السعودية على الإطلاق، فقديمًا عندما كانت جريدة تنشر مقالًا فإنه ينتهي بعد أسبوع أو أسبوعين وينتهي أثره في السوق، كما أن الناس يقرؤونه بعد يومين أو 3 من حدوث الخبر، أي أنه يصلهم متأخرًا في كل الحالات»، حسبما قال أنس الحجري.

وبالنسبة إلى التجارة -وفق الحجري- كان الناس يفتحون صحيفة «وول ستريت جورنال» ويقرؤون أسعار الأسهم والسلع، ثم يتصلون بوكلائهم ويطلبون شراء سهم ما، وهذا الشراء يتأخر حتى اليوم التالي، ولكن الآن أصبح على السعودية وأوبك تغيير نهجها بالكامل والتحرك على المدى القصير.

وبالتالي، احتاج الأمر إلى أن تقرر المملكة التخفيضات الإضافية الطوعية، وهي التي مكنتها من أخذ زمام القيادة من المضاربين من جهة ووسائل الإعلام من جهة أخرى، إذ إن الإعلام بدوره شهد تغيرًا سريعًا، إذ يتسابق الصحفيون على وضع الأخبار أولًا على «تويتر» أو «فيسبوك» أو «إنستغرام».

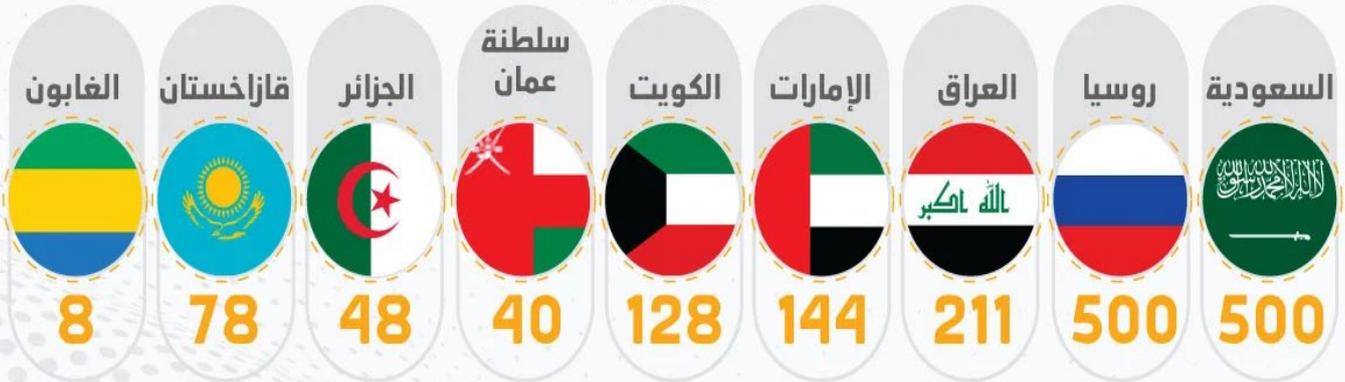
ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم تخفيضات الإنتاج الطوعية من جانب السعودية ودول أوبك حتى نهاية 2024:

## 9 دول من أوبك + تخفيض إنتاج النفط طوعيًا

يبدأ الخفض من مايو حتى نهاية عام 2024

الطاقة  
ATTQA

ألف برميل يوميًا



إجمالي الخفض الإضافي: 1.657 مليون برميل يوميًا

\* بيانات رسمية

@Attaqa2

attaqa.net

Attaqa SM

Attaqa, 2023

يقول الدكتور أنس الحجري: «أصبحت الأخبار الآن فورية، وكذلك أسواق النفط أصبحت فيها الأخبار فورية، ويتلقاها المضاربون والحواسيب فائقة السرعة، كما أن هناك مشكلات التحوط والصحفيين الذين يتسارعون لنقل الأخبار، إذ إن خبرًا واحدًا في (وول ستريت جورنال) تسبّب في خفض أسعار النفط بأكثر من 5 دولارات خلال دقائق».

وأوضح أن أي خبر في تويتر من هذا النوع من جهة موثوقة يخفّض الأسعار أو يرفعها، ومن ثم أصبح على أوبك والسعودية الاستجابة إلى هذا الأمر، فقد صار على أوبك الدخول من التحرك على المدى الطويل «أشهر» إلى التحرك اليومي، أي أنها أُجبرت على التحرك إلى مناطق المضاربين والصحفيين، لذا كان لا بد من التصادم.

### السعودية تدير أسواق النفط

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجري، إن أسواق النفط شهدت تغيرات شهرية، في حين كانت هناك متابعة شبه يومية أو لحظية من جانب وسائل الإعلام لتصرفات المضاربين، وذلك في متابعة «نبض السوق».

وأوضح أن «نبض السوق» يختلف عن أي شيء آخر في متابعته، وأن بعض الدول المنتجة تستغل الذكاء الاصطناعي لمعرفة نبض السوق، بطرق مختلفة، إذ هناك شركات تتابع تويتر وفيسبوك وأشياء أخرى في محاولة لقياس نبض السوق من ذلك.

وأضاف الدكتور أنس الحجري: «خلاصة الأمر هنا أن التسارع الكبير في التقنية أدى إلى تغيرات كبيرة في المضاربات، وتغيرات كبيرة في الإعلام وإدارة أسواق النفط، ما أجبر دول أوبك بقيادة السعودية على الدخول ضد هؤلاء على المدى القصير وحدث الاصطدام بينهم، لذلك وجدنا ما حصل مؤخرًا».

وأشار إلى أن الاصطدام حدث في الأشهر الأخيرة، حينما تحدث الوزراء عن دور المضاربين بصورة متكررة، وجاءت انتقادات شديدة لهم ولوسائل الإعلام، وصل إلى حد منعها.

وتابع: «الفكرة هنا أن أوبك والمملكة صارتا مجيرتين بسبب هذه التطورات الكبيرة على الانتقال إلى المدى القصير، وهنا حصل التصادم بين المضاربين والإعلام من جهة ومنتجي النفط من جهة أخرى».



# أرامكو السعودية وأدنوك الإماراتية تعتزمان التوسع في إنتاج الكيماويات

## نوار صبح

### الطاقة

تعتمد شركة أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك، اللتان توفران معًا نحو نصف إنتاج أوبك من النفط الخام، توسعة قدرتهما الإنتاجية للكيماويات، في تحول إستراتيجي سينطوي على تطورات كبيرة بصناعة البتروكيماويات، التي تشهد حاليًا أدنى هوامش ربحها منذ عقدين.

من ناحيتها، تخطط الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) المنتجة للمواد البتروكيماوية الرئيسة في المملكة لبناء منشأة جديدة في مدينة رأس الخير، حسبما نشره موقع أرابيان غلف بزنس إنسايت (agbi) في 18 أغسطس/آب الجاري.

وأنتجت أرامكو السعودية -التي تمتلك 70% من شركة (سابك)، وتريد توسيع إنتاج النفط وزيادة كمياته ضمن شبكة أعمالها الخاصة- 10 ملايين برميل من النفط يوميًا في يونيو/حزيران، بينما تبلغ قدرة التكرير 3.3 مليون برميل يوميًا، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وقال نائب رئيس أبحاث أسهم الطاقة في مجموعة سيتي غروب الأميركية للخدمات المالية والاستثمارات في لندن، أوليفر كونور: «المملكة العربية السعودية، بدعم من سابك، تتحول بشكل كبير نحو المنتجات الكيماوية بدلًا من المشتقات المكررة».

#### إستراتيجية أدنوك

تتبع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) إستراتيجية مماثلة بصفتها جزءًا من هدفها لزيادة إنتاجها من الخام إلى 5 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030.

وأطلقت الشركة عرض استحواذ بقيمة 37.5 مليار ريال برازيلي (7.5 مليار دولار) على شركة براسكيم، أكبر شركة منتجة للبتروكيماويات في البرازيل، وعرضت 11 مليار يورو (11.98 مليار دولار) لشراء شركة كوفيسترو الألمانية، حسبما ذكرت رويترز.

وستقوم أدنوك بدمج شركتي إنتاج البتروكيماويات بورياليس وبروج، اللتين تمتلك فيهما 25 و 54% من الأسهم على التوالي.

ويرى أحد المحللين أن هناك خطوة واضحة إلى الأمام فيما يتعلق برغبة أدنوك في إجراء عمليات الاندماج والاستحواذ

الكيميائية، وبدلاً من بناء قدرة التكرير، فإنها تشتري شركات الكيماويات، حسبما نشره موقع أرابيان غلف بزنس إنسايت (agbi) في 18 أغسطس/آب الجاري.

إمكان انخفاض الطلب على البنزين والديزل يمكن أن يخفض الطلب على البنزين والديزل مع اعتماد المستهلكين للمركبات الكهربائية وغيرها من المركبات الصديقة للبيئة، في حين يمكن توقع زيادة الطلب على البلاستيك بنحو 1 إلى 1.5 مرة من النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي العالمي.

ويُعدّ هذا عاملاً رئيساً في توسّع كل من أرامكو وأدنوك بقدراتهما الكيماوية. وتهدف أرامكو على المدى الطويل إلى ضخ 3 ملايين برميل إضافية من النفط في إنتاج البتروكيماويات، حسبما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وقال نائب رئيس أبحاث أسهم الطاقة في مجموعة سيتي غروب الأميركية للخدمات المالية والاستثمارات في لندن، أوليفر كونور: «ينصبّ التركيز على جَيّ الأرباح إمدادات النفط الإضافية، في كل من الإمارات والسعودية، من خلال زيادة تصنيع المواد الكيماوية، فإنها تقلل من الطلب على نفطها».

في المقابل، ما تزال هناك أسئلة بشأن المشترين المناسبين الذين يمكن للشائبي بيع كميات مواد كيماوية إضافية لهم.

وأضاف كونور: قد يؤدي توسّع إنتاج البتروكيماويات في أرامكو وأدنوك إلى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب، ما يؤثّر في الأسعار ويزيد من الضغط على الهوامش، مشيراً إلى أن الشركتين ستكسبان الأرباح من إنتاج النفط، ولن تهتما كثيراً بالعائدات النهائية».

تحويل النفط الخام إلى كيماويات

وفقاً لأرامكو، فإن 8-12% فقط من النفط المستهلك في مجمع تكرير متكامل نموذجي سيحوّل إلى كيماويات.

وقال مدير أبحاث أسهم الكيماويات في المجموعة المالية هيرميس بالقاهرة، يوسف الحسيني، إن أكثر المصافي تقدماً تنتج نحو 50%-55% من المواد الكيميائية و 45%-50% من الوقود.

وأوضح الحسيني أن «التكنولوجيا غير موجودة بالكامل حتى الآن لدفع هذه النسبة نحو 70%، ولجعل تحويل النفط إلى مواد كيماوية حقيقة عملية،» إذ تعتمزم أدنوك دمج شركتي إنتاج البتروكيماويات بوربليس وبروج.

وأضاف أن البولي إيثيلين ولدائن البولي بروبيلين يمثلان المنتجين الرئيسيين لمنتجات البتروكيماويات السعوديين، الأول مصنوع أساساً من غاز الإيثان، وهو مركب به ذرتان من الكربون، بينما يتكون الأخير عادةً من البروبان، ويحتوي على 3 ذرات كربون.

وقال الحسيني: «كلما كانت المادة الكيميائية أثقل، زادت تكلفة استعمالها مادةً وسيطة، ولكن أيضًا كلما زادت المنتجات التي يمكنك إنتاجها».

وأشار إلى أن تصنيع البولي إيثيلين من الإيثان يُعدّ رخيص التكلفة، لأنه لا يتطلب سوى كسر روابط الهيدروجين، وليس روابط الكربون، وهي أقوى، وتحتاج إلى مزيد من الطاقة لتفكيكها.

على النقيض من ذلك، فإن النفط الخام هو مزيج من الهيدروكربونات المختلفة، ومن خلال عملية التقطير، تقوم المصافي بفصل النفط الخام إلى المركبات المكونة له، ولكنها لا تغير بالضرورة تركيبها الكيميائية.

عند تحويل النفط الخام إلى الكيماويات، يجري تكسير الهيدروكربونات، وتغيير تركيبها الكيميائية، الأمر الذي يتطلب طاقة أكبر.

وقال الحسيني: «تكمن المشكلة الكبرى في القيام بذلك بطريقة منطقية من الناحية الاقتصادية، لتحقيق ذلك يتطلب تكنولوجيا أفضل».

على صعيد آخر، تعترم سابك بناء منشأة جديدة في مدينة رأس الخير، من شأنها تحويل 400 ألف برميل يوميًا من النفط الخام مباشرة إلى كيماويات.

وأضاف الحسيني: «هذا تحول كبير بعيدًا عن نظام التكرير الحالي».

وسلط الحسيني الضوء على الشكوك طويلة الأمد بشأن تأثير إعادة التدوير في الطلب على البلاستيك. وفي الوقت الحالي يعاد تدوير البلاستيك بطريقة ميكانيكية، لذلك، في كثير من الحالات، لا ينتج (راتنجات) عالية الجودة بدرجة كافية.

على مدى السنوات القليلة الماضية، أُحرز تقدّم في إعادة التدوير الكيميائي للبلاستيك، الذي يكسر جزيئات البلاستيك ويصلحها، وهذا من شأنه أن يمكّن من إعادة تدوير عبوات المواد الغذائية البلاستيكية واستعمالها في صناعة الأغذية، على سبيل المثال.

ويرى الحسيني: «أنه ربما ما نزال على بُعد 10 إلى 15 عامًا من أن تكون هذه التكنولوجيا تجارية، ولكن بالنظر إلى الخطة طويلة الأجل لتحويل النفط إلى كيماويات، هذا أمر يجب مراعاته».



# 6 مشاهد مؤثرة في أسواق الطاقة العالمية.. منها تزايد نفوذ أوبك+

## رجب عز الدين

### الطاقة

مرّت أسواق الطاقة العالمية بتطورات محورية خلال السنوات الماضية، مع صعود قضايا المناخ والطاقة المتجددة وزيادة تأثيراتها في صناعة الوقود الأحفوري عالميًا.

ويركز خبراء التحليل في شركة أبحاث واستشارات الطاقة «وود ماكنزي» على 6 مشاهد مركزية غيرت «قواعد اللعبة» في قطاع الطاقة عالميًا منذ عام 2015 وحتى عام 2022.

وتختص هذه المشاهد بتطورات أساسية هي: اتفاقية باريس للمناخ، ونمو الطاقة الشمسية، وتطور صناعة المنبع (الاستكشاف والإنتاج)، وجدل تمويل الوقود الأحفوري، وزخم الغاز المسال الأميركي، وتزايد نفوذ تحالف أوبك+، ووفقًا لتقرير اطلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة.

#### 1- مشهد اتفاقية باريس للمناخ

تُعد اتفاقية باريس للمناخ الموقعة عام 2015، أحد أبرز المشاهد المركزية المؤثرة في تغيير إستراتيجيات أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات الماضية، إذ تطل الاتفاقية برأسها مع كل إخفاق أو نجاح يحدث في مسار خفض الانبعاثات وتحول الطاقة.

ونجحت اتفاقية باريس للمناخ في رفع قضايا المناخ إلى أعلى هرم الأولويات العالمية بعد عقود من المحاولات الضعيفة للوصول إلى اتفاق مبدئي بين دول العالم، إلا أن أهداف الاتفاقية تواجه تحديات ضخمة منذ العام الماضي مع تخفيف الدول التزامات المناخية بسبب أزمة الطاقة.

وأسهمت الأحداث المناخية القاسية والتنبؤات المقلقة في دفع قضية العمل المناخي العالمي، بهدف الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية أعلى من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة.

وأثرت الأزمة الأوكرانية في هذا الهدف بصورة مقلقة، مع تأكيدها حقيقة اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري بصورة كبيرة يصعب على أسواق الطاقة العالمية الفكاك منه بسهولة.

ورغم ذلك، فهناك زيادة مستمرة في رأس المال الموجه إلى مصادر الطاقة المتجددة، مدعومة بمبادرات سياسية محورية وحوافز مغرية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويتوقع فريق التحليل في وود ماكنزي أن تُسهم الحوافز الأميركية الضخمة البالغة 370 مليار دولار -بموجب قانون خفض التضخم- في زيادة استثمارات التقنيات منخفضة الكربون بصورة هائلة بحلول عام 2030.

كما يتوقع المحللون تطور بناء سلاسل التوريد المحلية في أوروبا وأميركا بحلول نهاية العقد الحالي، ما سيُسهم في كسر الهيمنة الصينية على سلسلة التوريد العالمية الحالية للمعادن النادرة والتقنيات المتجددة.

ويراهن فريق وود ماكنزي على قمة المناخ كوب 28، التي ستُعقد في الإمارات (نوفمبر/تشرين الثاني 2023)، وسط آمال معلقة على الخروج بنتائج مشجعة على تعزيز الالتزامات الرأسمالية المطلوبة للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050.

## 2- مشهد الطاقة الشمسية

أدى الابتكار والتوسع في مشروعات الطاقة الشمسية خلال السنوات الـ 8 الماضية إلى انخفاض تكاليفها بنسبة 90%، مقارنة بما كانت عليه في بداية القرن الـ 21، وهو ثاني مشهد مركزي مؤثر في أسواق الطاقة العالمية.

وأدى هذا الانخفاض في تكلفة الطاقة الشمسية إلى دخول عنصر جديد لأسواق الطاقة العالمية لديه قدرة تنافسية عالية مع المصادر الأخرى، ما جعلها تهيمن على سعة التركيبات الجديدة في العديد من الأسواق.

وارتفعت سعة الطاقة الشمسية في العالم 5 مرات منذ عام 2015 وحتى 2022، لتستحوذ على 15% من مزيج الكهرباء العالمي، وفقاً لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وتتوقع وود ماكنزي ارتفاع حصة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء العالمي إلى الثلث بحلول عام 2032، حال مضاعفة السعة المضافة في القطاع 3 مرات أخرى خلال السنوات الـ 10 المقبلة.

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- تطور تركيبات الطاقة الشمسية الموزعة في 6 سنوات مع توقعات عامي 2023 و2024:



وتراهن الخطط المناخية العالمية على أن زيادة الابتكار في القطاع ستؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية للطاقة الشمسية، مع تحسين كفاءة الخلايا الشمسية وتعظيم استعمال الأراضي.

كما يمكن للطاقة الشمسية أن تمنح الدول والمجتمعات قدرًا كبيرًا من بناء أنظمة طاقة مستقلة مترابطة، إذ يمكن للمستهلكين الاستفادة من الألواح الشمسية في بناء أنظمة تخزين البطاريات ونقاط شحن للمركبات الكهربائية والمضخات الحرارية، ما سيوفر لهم الاستقلال في مصادر الكهرباء واستعمالاتها اليومية.

### 3- إعادة هيكلة قطاع الاستكشاف والإنتاج

دفع انهيار أسعار النفط في عام 2015، شركات النفط والغاز إلى الدخول في عمليات إعادة هيكلة صارمة لأنشطة الاستكشاف والإنتاج، وهو ثالث المشاهد المؤثرة في أسواق الطاقة العالمية خلال الأعوام الـ 8 الماضية.

وأدت عملية الهيكلة الصارمة لفروع الأنشطة من الاستكشاف إلى التطوير والإنتاج إلى تغيير قواعد الاستثمار في أسواق الطاقة العالمية، مع وصول الشركات إلى معادلات صارمة في خفض التكاليف والانضباط الرأسمالي.

كما أسفرت هذه العمليات في وصول صناعة المنبع إلى مستويات أكثر ربحًا وذات مرونة عالية واستعداد أكبر لتحويل الطاقة، مع استمرار نمو إمدادات النفط والغاز العالمية.

وارتفع إنتاج النفط من خارج أوبك بمقدار 5 ملايين برميل يوميًا أو 10% منذ عام 2015 وحتى عام 2022، مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط الصخري وكذلك النشاط في الأحواض التقليدية الناضجة، وعدد قليل من الاكتشافات الجديدة في المياه العميقة، بما ذلك غايانا.

وتنصح وود ماكنزي شركات النفط والغاز بمواصلة عمليات الانضباط الرأسمالي في أنشطتها خلال السنوات المقبلة، استعدادًا لوقت وصول العالم إلى ذروة الطلب.

### 4- محاصرة تمويل الوقود الأحفوري

بدأت حملات تقييد تمويل الوقود الأحفوري مع اتفاقية باريس عام 2015، ما أسهم في تقلص التمويل وارتفاع تكلفة رأس المال، وهو رابع تطور مؤثر في أسواق الطاقة العالمية خلال 8 سنوات.

وانحصر التمويل المباشر لمشروعات النفط بصورة كبيرة خارج أميركا الشمالية مع انسحاب البنوك الرئيسية من القطاع، في حين كانت بنوك أميركا الشمالية أكثر مرونة في التمويل على الرغم من تشدد معاييرها.

كما تقلص الاستثمار في الأسهم وانخفضت الاكتتابات العامة الأولية بشركات النفط والغاز، ما أسهم في تغيير قواعد التمويل والاستثمار داخل أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات الأخيرة.

وأسهم التزام الشركات بالمعايير البيئية والاجتماعية منذ عام 2021، في زيادة تهميش شركات النفط الدولية المدرجة بالبورصات العالمية، وفقًا لما رصدته شركة الأبحاث وود ماكنزي.

ورغم ذلك، غيرت الحرب الأوكرانية من نظرة المستثمرين والمقرضين للقطاع، ما أدى إلى تقارب مواقفهم مع الحكومات الراغبة في زيادة الاستثمار بمشروعات النفط والغاز لتعزيز أمن الطاقة.

كما ساعدت إستراتيجيات الانضباط الرأسمالي وإزالة الكربون على عودة الأمل في انتعاش صناعة النفط والغاز تحت شروط مختلفة في مواجهة النزعات الإقصائية للصناعة.

وتتوقع وود ماكنزي عدم استمرار التمويل لمشروعات الوقود الأحفوري طويلًا، مع اتجاه المستثمرين والبنوك إلى تحقيق أهداف الحياد الكربوني، ما سيزترب عليه ذهاب الجزء الأكبر من تمويلاتهم المستقبلية إلى المشروعات منخفضة الكربون، في حين سيذهب جزء أقل إلى النفط والغاز.

كما تتوقع شركة الأبحاث -استنادًا إلى ذلك- تراجع نشاط صناعة النفط والغاز مع اندثار شركات الاستكشاف والإنتاج الصغرى، بفعل زيادة التوجه نحو الاندماج بين الكيانات الأصغر والأكبر في الصناعة.

ويمكن لشركات النفط الدولية الكبرى أن تمول نفسها ذاتيًا من خلال عائدات النشاط والأرباح، عند متوسط سعر للبرميل يدور حول 80 دولارًا للبرميل، في حين ستستحوذ شركات النفط الوطنية على حصة أكبر، ما سيضيق السوق على الشركات الخاصة بصورة كبيرة.

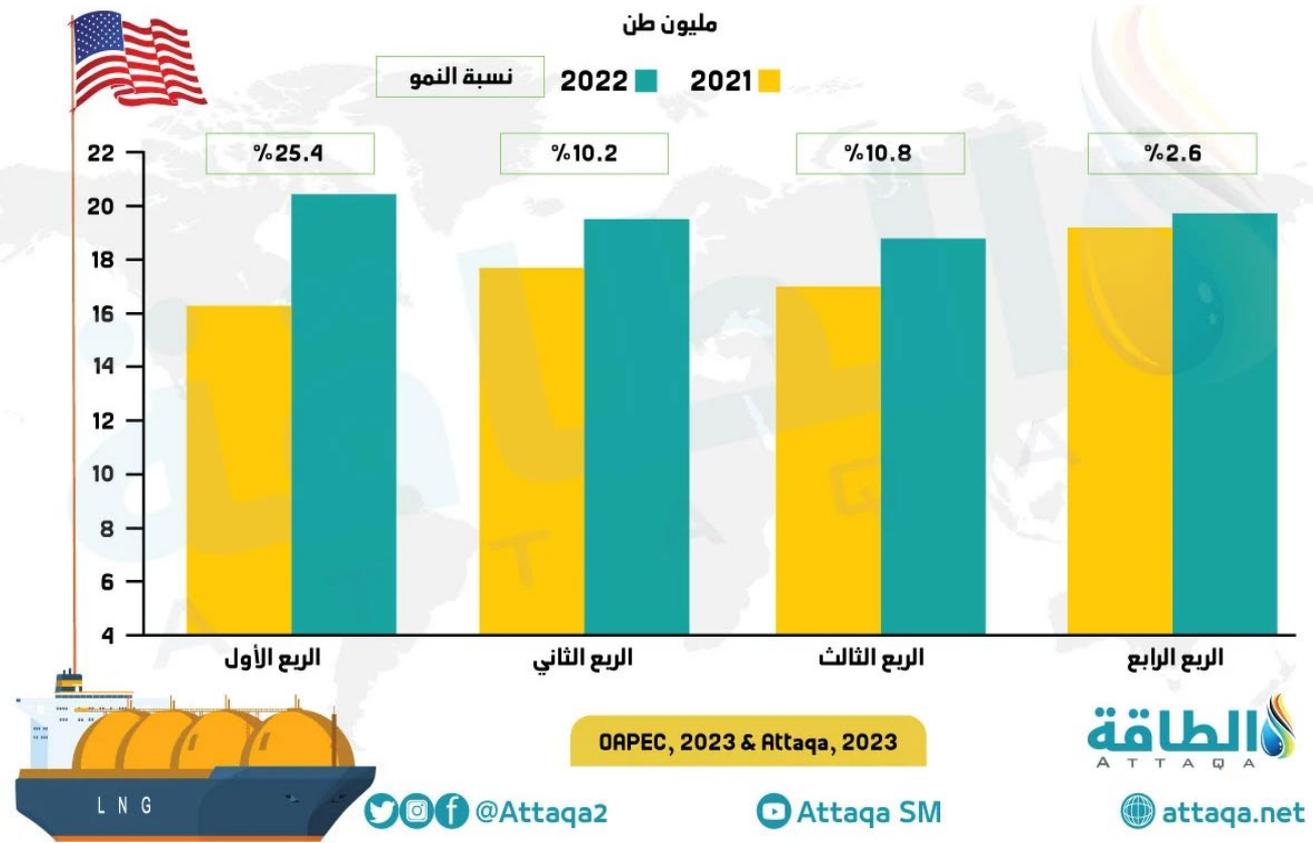
#### 5- ثورة الغاز المسال الأميركي

قفزت صادرات الغاز المسال الأميركية من صفر تقريبًا في عام 2015 إلى 85 مليون طن سنويًا في عام 2023، مستحوذة على نسبة مذهلة من سوق الغاز المسال، وهو خامس مشهد مؤثر في أسواق الطاقة العالمية.

وابتكر المطورون المستقلون للبنية التحتية نموذجًا تجاريًا جديدًا، استطاعوا من خلاله إعادة استغلال محطات استيراد الغاز المسال المتوقفة وتحويلها إلى محطات إسالة للتصدير، ما أطلق العنان لموارد الغاز الصخري الضخمة التي لا يمكن التبرح من ترويجها في سوق محلية راكدة، وفق التقرير.

ومن المتوقع أن يؤدي زيادة الاستثمار في سعة التصدير إلى استحواذ صادرات الغاز المسال على 20% من الطلب على الغاز في الولايات المتحدة بحلول عام 2030.

ويرصد الرسم التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- حجم صادرات الغاز المسال الأميركية خلال 2021 و2022:



ويمكن لذلك، أن يؤدي إلى زيادة حصة الولايات المتحدة في سوق الغاز المسال إلى الثلث، وهو عامل جديد سيكون أكثر تأثيراً في أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات المقبلة.

ولا تتعلق ثورة الغاز المسال الأميركي بقدرات الحجم الضخمة في التصدير والصعود لمنافسة كبار المصدرين العالميين (قطر وأستراليا)، وإنما -أيضاً- بالطريقة التي يُباع بها الغاز الأميركي ونظام تسعيره المرن، الذي مكّن الولايات المتحدة من جذب العديد من المشترين في سنوات معدودة.

ويقدم مؤشر هنري هوب للغاز في الولايات المتحدة بديلاً لأنظمة تسعير الغاز المربوطة بالنفط تقليدياً، ما يمكن المشترين من شحن كميات الغاز الأميركي للتعاقد عليها معه إلى أي مكان في العالم، للاستفادة من فروق الأسعار الفورية حسب ظروف السوق والعرض والطلب.

ويفسر هذا التسعير المرن جانباً من سهولة تدفق إمدادات الغاز المسال الأميركي إلى أوروبا خلال العام الماضي، لتعويضها عن نقص إمدادات الغاز الروسي بعد الحرب، وفقاً لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

#### 6- نفوذ تحالف أوبك+

عززت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» نفوذها الدولي عبر توسيع التحالف مع منتجي النفط من خارجها عام 2016، ومن ثم تأسيس «تحالف أوبك+»، ما أسهم في زيادة التنسيق بين 23 دولة مصدرة للنفط -من بينها روسيا- بعد أن كان التنسيق مقتصرًا على 13 دولة عضو فقط.

وعزز هذا التحالف من قوة أوبك العظمي في أسواق الطاقة العالمية، مع زيادة تحكمها في حركة 40% من إنتاج النفط العالمي، بعد أن كانت تتحكم به 30% فقط قبل إطلاق التحالف، وفقاً لما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

ونجح تحالف أوبك+ في قيادة مهمة التنسيق بين المنتجين في أوقات حساسة مر بها العالم، بداية من عام 2020 الذي شهد تقلبات حادة في الطلب بسبب الإغلاق المتعلق بجائحة كورونا، وحتى عام الحرب الأوكرانية الذي شهد تقلبات حادة في الأسعار إلى مستويات قياسية لا تناسب المستهلكين.

كما تمكن التحالف من تحقيق التوازن في السوق واستقرار الأسعار مع تعافي الطلب وتباطؤ الاقتصاد العالمي، عبر سياسة خفض الإنتاج، بالتنسيق بين أكبر الأعضاء من داخل أوبك وخارجها (السعودية وروسيا).

ورغم تزايد نفوذ تحالف أوبك+ في أسواق الطاقة العالمية خلال السنوات الـ 8 الماضية، فإنه يواجه تحديات الحفاظ على حصته في السوق في ظل نمو الإنتاج المتزايد من خارج المنظمة.

شكراً